



باديكو القابضة
ملتزمون بالإستثمار في فلسطين

2

اتفاقية باريس.. تقيد السوق وتعجز عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية الفلسطينية المتجددة



7

غزة.. فقر وغلاء وظلام وقرصنة وإدمان

اتفاقية باريس.. تقييد السوق وتعجز عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية الفلسطينية المتجددة

حياة وسوق
منتصر حمدان

ما كادت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها السلطة الوطنية تنفجر

على شكل احتجاجات شعبية عمت قطاعات واسعة في الفترة الأخيرة، حتى بدأت العديد من الأصوات تعلق مطالبات بالغاء اتفاقية باريس الاقتصادية ومحاولة بعض الاطراف تحميل ما تعيشه السلطة الوطنية من أزمة مالية خانقة لهذه الاتفاقية التي تنظم العلاقة الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني

والاسرائيلي، لكن المفارقة العجيبة الغربية ان الكثير ممن يطالبون بالغاء الاتفاقية لم يعرفوا ماهية البنود التي تتضمنها في حين ان جزءا غير بسيط من أصحاب تلك الأصوات لم يطلعوا عليها. وفي معمة الأزمة الاقتصادية للسلطة الوطنية وانعكاساتها على فئات عريضة في المجتمع بحكم ما تمثله السلطة ومؤسساتها من قوة اقتصادية لا يستهان بها، حاولت «حياة وسوق» مراجعة هذه الاتفاقية وبنودها بما تتضمنه من تحقيق مصالح

اقتصادية للشعب الفلسطيني وكشف نقاط الضعف والقوة وحقيقة الالتزام بما جاء فيها، في المقابل لماذا بدأ الحديث عن تعديل أو تصويب أو تطبيق بعض بنود هذه الاتفاقية في ظل الأزمة الراهنة؟ ولماذا كان بالأصل مسكوتا عن عدم تطبيق تلك البنود في هذه الاتفاقية 18 عاما؟! وفي الوقت الذي بادرت فيه السلطة الوطنية من خلال طواقم متخصصة في وزارة المالية الى حصر القضايا المرتبطة باليرادات، فإن اتفاقية باريس

الاقتصادية تشتمل بالأساس على 82 بندا، حيث جاء في البند الأول الذي تناول إطار عمل البروتوكول وأهدافه وأفاقه:

أ. يؤسس هذا البروتوكول الاتفاق التعاقدي الذي سيحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وسيشمل الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية، وسيتم التطبيق تبعا للمراحل الواردة في اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقع في واشنطن في 13 أيلول، والمحاضر المتفق عليها والمرفقة به؛ وعليه سيبدأ التنفيذ في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيطبق في مرحلة لاحقة في باقي أنحاء الضفة، وفقا لترتيبات المرحلة الانتقالية والترتيبات الأخرى التي اتفق الجانبان عليها، ما يعني ان هذه الاتفاقية مخصصة للمرحلة الانتقالية ما يؤشر الى ان امكانية ادخال تعديلات أو الغاء أو تطوير لهذه البنود تستوجب بالأساس الخلاص من المرحلة الانتقالية الى مرحلة جديدة، وفي حال مطالبات السلطة الوطنية بتعديل بعض البنود في هذا الاتفاق فإنه يعني ان الفلسطينيين قبلوا بالبقاء اسرى للمرحلة الانتقالية التي كانت من المفترض ان تنتهي بعد خمس سنوات من توقيع اتفاق اوسلو، لكن ذلك لم يحدث. اما الفقرة «ث» من الاتفاقية والتي تنص على «يعني مصطلح (مناطق) في هذا البروتوكول، المناطق تحت ولاية السلطة الفلسطينية وفقا للاتفاق الخاص المتعلقة بالولاية الإقليمية، الولاية الفلسطينية يمكن أن تشمل في اتفاقات لاحقة مناطق ومجالات ووظائف وفقا للاتفاق المرحلي، لذا؛ فإن مصطلح (مناطق) في هذا البروتوكول سوف يفسر حيثما ورد على انه يعني وظائف ومجالات كما ترد وبالتعديلات الضرورية، وهذا معناه ان المناطق المقصودة هي مناطق «أ» ومناطق «ب» في أحسن الأحوال في حين لا يسري هذا الاتفاق على المناطق المصنفة «ج».

ولذلك فإن احد كبار المفاوضين الفلسطينيين، احمد قريع «ابو علاء»، قال في ورقة له وزعت مؤخرا من خلال «ملتقى الفكر العربي: «علة العلل وبيت الداء الفلسطيني لا يكمن في اتفاقية باريس الاقتصادية (...) بل في الالتزام الدقيق بتنفيذ الاتفاق السياسي المرحلي الذي تجاوز آجاله الزمنية المقررة ودخل في شبه غيبوبة مديدة»، ويفهم من هذا الحديث بأن امكانية الغاء أو تعديل بنود اتفاقية باريس تستوجب بالاساس بدء مرحلة سياسية جديدة تنهي المرحلة الانتقالية واستكمالها للوصول الى مرحلة الحل النهائي وما يمكن ان ينتج عنه من اتفاق جديد على مجمل القضايا بما فيها الشق الاقتصادي. ويتضح من حديث قريع ان المشكلة الاساسية لا تكمن في اتفاقية باريس الاقتصادية التي جاء التوقيع عليها ضمن بروتوكولات اتفاق اوسلو ومخصصة لترتيب وتنظيم العلاقة الاقتصادية بين الجانبين، بل تكمن بالاساس في ان اسرائيل تعمل جاهدة لابقاء المرحلة الانتقالية وتحويلها الى مرحلة دائمة.

ويقول قريع «بدا هذا الاتفاق» اوسلو» وكأنه اتفاق دائم لإدارة الازمة التاريخية لا حلها وهو امر انسحب بالضرورة على فرعه الاقتصادي»، مؤكدا ان المطلوب هو العمل على الزام اسرائيل بتنفيذ بنود اتفاقات المرحلة الانتقالية وتطبيق ما تم الاتفاق عليه بمقتضى ما وقعنا عليه مع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة».



Das Auto.

Volkswagen Original Accessories

الكماليات الاصلية من فولكسفاجن



لن يبحث عن التميز و الاناقه

ORIGINAL

02 276 60 62

بيت لحم - شركة كوبرا

الشركة المتحدة لتجارة السيارات

UMT

02 222 89 13

الخليل - شركة السلام "نتشه اخوان"

رام الله: 02 298 0481 نابلس: 09 238 33 33

وستظل الفواتير للرقابة والتأكد من التزام الجانب الإسرائيلي بتزويدنا بالمعلومة. وينفي الزمر تشكيل او استحداث اية لجان جديدة، مشدداً في الوقت ذاته على ان تحصيل مجموعة من الإيرادات ما زالت عالقة بيننا وبين الجانب الإسرائيلي وتم حصرها في 14 قضية تتمثل في رسوم المعابر، والتأمين على العمال في الداخل، والضرائب المضافة لقطاع الاتصالات الإسرائيلي في مناطقنا، وشركات التأمين، ويتم بحثها ومحاولة حلها منذ شباط 2011، وتم التوصل لاتفاقات بشأن بعضها».

وفيما يخص منطقة التخليص الجمركي والتي سيتم فيها تخزين وتخليص البضائع، يوضح الزمر «حتى اللحظة لم يتم تحديد شيء وكل ما اتفقنا بشأنه فقط هو إيجاد منطقة تخليص جمركي (ميناء بري)، ولم يتم تحديد المواقع التي ستكون فيها مناطق التخليص الجمركي الأربع المقترحة، ورفضنا أن تكون مناطق التخليص الجمركي على المعابر».

ويكشف أن وزارة المالية انتهت الأسبوع الماضي من تشكيل الفريق الخاص بمنطقة التخليص الجمركي، موضحاً ان أول اجتماع لهذا الفريق سيكون اليوم «الأحد»، ولم يتم تحديد الآلية لكيفية حصر البضائع الداخلة للسوق.

وأشار الزمر الى ان إسرائيل أعطت موافقة مبدئية على منطقة التخليص الجمركي تحت ضغط دولي، لكنه قال «الشياطين تكمن في التفاصيل»، مشدداً على أهمية تطوير القدرات الفلسطينية في التعامل مع إدارة منطقة التخليص الجمركي لما في ذلك من تأثير على تعظيم الإيرادات.

ويضيف «إذا لم نحسن ستكون هناك نتائج سلبية خاصة وان 60٪ من أراضينا مصنفة على أنها مناطق «ج»، مؤكداً أن الجانب الفلسطيني رفض عرضا يقضي بتأجير قطعة أرض عند ميناء أسدود. مبرراً الرفض بـ «ضمان استفادة التجار الفلسطينيين من خلال المخازن التي يتم إنشاؤها لتخزين البضائع لحين تخليصها».

ورأى الزمر في مد أنبوب لنقل مشتقات البترول بأنه امر بالغ الأهمية خاصة انه حسب برتوكول باريس الاقتصادي من حق السلطة الشراء من الخارج، الامر الذي يتيح للسلطة الوطنية شراء البترول من الأسواق العالمية أو استقبال الهبات منه بمخزون استراتيجي يصل لمدة شهر.

ويضيف: «يمكن لنا استقبال هذا وتخزينه في أكثر من منطقة، لأن خطوط الأنابيب تمتد من شمال إلى جنوب إسرائيل، وليست بعيدة عن مناطقنا، وتوجد نقاط قريبة من رام الله وبيت لحم، ومنطقة ترقوميا، وجنين والأنبوب واحد يتم فيه ضخ كل مشتقات البترول، وهذه الطريقة أرخص إذا ما قارنا ذلك مع استيراده عبر الشاحنات من الأردن عبر ميناء العقبة».

بدره روك المستشار الاقتصادي والتجاري لممثل اللجنة الرباعية شدد على أن موضوع المعابر مهم جداً، والجانب الفلسطيني يتعامل معها بشيء من الواقعية لتسيير الحركة التجارية وحركة المواطنين، وهو ما أكده قرار مجلس الوزراء في 29-11-2010، والمعابر والحدود الخاصة بالدولة الفلسطينية تحدها الاتفاقيات السياسية وفق الشرعية الدولية. ويضيف: «في مفاوضات الرباعية مع الجانب الأمريكي أقر أن هذه المعابر هي معابر تجارية، والتعامل معها لا يعتبر موافقة أو تنازلاً فلسطينياً عنها».

ويعتبر روك أن «الدمج الاقتصادي الإسرائيلي الفلسطيني اليوم ليس ذاته الذي كان عام 2004، ولا بد من إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بالغائه أو تعديله، فالمسميات مهمة جداً ولكن الأهم هو الفحوى».

ويضيف المستشار الاقتصادي والتجاري لممثل اللجنة الرباعية: «الجانب الفلسطيني طالب بإعادة النظر في 14 بنداً في اتفاقية باريس الاقتصادية، ما يستوجب تحضيرات كبيرة وخطة كبيرة، والرباعية لا تتدخل في مثل هذا الحوار بل في تسهيله وتفصيله».

ويرى أن انقطاع الحوار يؤثر على الجانب الفلسطيني لأنه الأضعف ولكن يجب أن نكون على وعي حقيقي، ماذا نريد من تغيير أو تعديل الاتفاقيات؟»

لتوفير إيرادات مستدامة لخزينة السلطة الوطنية وخلق فرص عمل، وخاصة الزراعي والصناعي والسياحي والمنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم، وفرض حماية كاملة للاقتصاد الفلسطيني، وعدم خضوعه بالكامل لمبدأ حرية الأسواق، والإصلاح الإداري الشامل في القطاع العام، وتحديد اولويات الصرف والإنفاق العام والشفافية في ذلك، وتبني إستراتيجية وطنية لمواجهة الفساد المالي والإداري، تقوم على المرتكزات التي أقرتها الأمم المتحدة، والإصلاح النوعي في جهازي الصحة والتعليم، وتوفير نظم الحماية والرعاية الصحية والاجتماعية، وخلق شراكة حقيقية وواضحة مع القطاع الخاص، لتمكينه من القيام بدوره التنموي المنوط به دون إجحاف أو ظلم منه أو عليه، وتأكيد قيامه فعلاً لا ظاهراً بمسؤوليته الاجتماعية، وضبط الجهاز المصرفي، والرقابة الحقيقية على المنظمات غير الحكومية (NGOs).

ورغم الملاحظات والمواقف ازاء اتفاقية باريس الاقتصادية وما نتج عنها من استمرار ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، الا ان عددا من المسؤولين والخبراء الاقتصاديين رأوا بأن الجانب الفلسطيني كان بإمكانه الاستفادة من هذه الاتفاقية الاقتصادية من خلال تطبيق ما جاء فيها من بنود تخدم الاقتصاد الفلسطيني، معتبرين ان هناك قصورا فلسطينيا في هذا الجانب.

وكشف رئيس مجلس الإيرادات الضريبية في وزارة المالية يوسف الزمر، خلال لقاء نظمه معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية «ماس»، الخميس الماضي، عن ترتيبات تجارية وردت في اتفاق باريس، والمقرر أن يبدأ تنفيذها مطلع العام المقبل، موضحاً أن لجانا تم تشكيلها ستبدأ التباحث للوصول إلى اتفاق في 16 تشرين الأول المقبل»، الامر الذي يثير التساؤلات لماذا لم يتم تفعيل او المطالبة بمثل هذه الترتيبات في السابق وبدأ الحديث عن تفعيلها في الفترة الحالية؟! ويؤكد الزمر أن عمل هذه اللجان ليس الغاء او تعديل بنود في اتفاقية باريس بقدر العمل من اجل الوصول إلى حلول تقنية خاصة بموضوع المقاصة ومنطقة التخليص الجمركي وتعظيم الإيرادات والحصول على حقوقنا الضريبية التي تتسرب.

ويكشف رئيس مجلس الإيرادات الضريبية في وزارة المالية عن ان نسب التسرب الناتجة عن اشكاليات فنية في تطبيق بنود هذه الاتفاقية يصل وفق التقدير الفلسطيني لقرابة 30٪ من الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

ويوضح ان العمل جار لمناقشة ترتيبات تخص حساب مقاصة الجمارك وضرائب المشتريات والقيمة المضافة، ومناطق تخليص جمركي فلسطينية، ومد أنبوب لنقل المحروقات، الامر الذي يتوقع منه تعظيم الإيرادات الفلسطينية ووضع حد للتسرب الضريبي.

وتجيز اتفاقية باريس تشكيل لجان فرعية بين الجانبين لمناقشة القضايا والمشاكل الاقتصادية في تطبيق الاتفاقية لكن الوصول الى نتائج يوجب اتفاق الجانبين على هذه القضايا ما يعني ان الامور ستبقى عالقة دون الاتفاق.

ويعلق الخبير الاقتصادي نافذ ابو بكر في حديث لـ (حياة وسوق) على ذلك بالقول «اتفاقية باريس الاقتصادية هي عبارة على غلاف لاتحاد جمركي بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية حيث تتعامل اسرائيل مع الفلسطينيين من خلال منطوق لكم المياه والكهرباء والاقتصاد لكن لا تنسوا بأن الحنفية مبروطة بأيدينا وهذا ينطبق على سيطرة اسرائيل بالكامل على المعابر والموارد الاساسية التي تصل للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وتسعى اللجان المشكلة بين الجانبين بما في ذلك اللجنة الخاصة بالنظر بالمقاصة الى محاولة حلحلة الاشكاليات حيث اشار الزمر الى ان لجنة المقاصة (تجتمع مرتين في الشهر)، على ذات المستوى من التمثيل بين الجانبين، وهي لجنة مشكلة منذ عام 1994 حتى اليوم، لبحث القضايا المالية العالقة، وآلية تحويل الأموال، والعمل على ربط نظام الجمارك الفلسطيني بنظام الجمارك الإسرائيلي لتسهيل الحصول على المعلومة، والمحاسبة على أساس البيان الجمركي وليس على أساس الفواتير كما هو قائم،

والعلوم الإدارية في جامعة النجاح يرى ان «أهم نقاط الضعف في بروتوكول باريس الاقتصادي يتمثل في انها حددت صلاحية الاتفاق عند توقيعه بخمس سنوات، وتم حصر شكل الاتفاق بغلاف جمركي واحد مع إسرائيل، وأجبر الفلسطينيين على اتباع السياسات الإسرائيلية الخاصة بالاستيراد والتصدير والمواصفات والمقاييس، كما قيد السياسة الجمركية والضريبية الفلسطينية وربطها بالسياسة الإسرائيلية. بالإضافة الى جباية إسرائيل الضرائب والجمارك على معابرها الدولية، ومن ثم نقلها للفلسطينيين عبر إجراءات المقاصة مقابل رسوم 3٪.

ويشير ابو بكر الى أنه «رغم ان الاتفاق نص على حرية حركة التجارة والعمال باتجاهين، الا ان تحكّم إسرائيل بالمعابر ووضع الحواجز والإجراءات الأمنية جعلت ذلك في اتجاه واحد»، ويضيف: «ان الاتفاق نص على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة (JEC)، بالرغم من انها لم تجتمع خلال الثمانية عشر عاماً الماضية سوى سبع مرات»، كما شمل الاتفاق بنداً يحرم على الفلسطينيين إقامة علاقات تجارية مع الدول التي لا تعترف بإسرائيل. يوضح أبو بكر.

وبخصوص تبعات بروتوكول باريس على الفلسطينيين، يرى ابو بكر انه بالمجمل العام، أدى الاتفاق الى نشوء علاقات تجارية واقتصادية غير متكافئة مع إسرائيل بسبب السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وكبر حجم الاقتصاد الإسرائيلي، والسياسة الانتقائية، الأمر الذي منع الاقتصاد الفلسطيني من التطور بشكل يعكس إمكاناته الكاملة والمتاحة، بل جعلته اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي ومعتمداً على المنح والمساعدات الخارجية.

ويضيف: «هذا الاتفاق كان له تبعات تتمثل في عرقلة نمو الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة العجز التجاري مع إسرائيل بشكل هائل (حوالي 3.5 مليار دولار أميركي)، وتعميق الاعتماد على السوق الإسرائيلية، وزيادة تكلفة المعيشة بشكل غير محتمل على المواطن الفلسطيني، وعجز الاقتصاد الفلسطيني عن التعامل مع أسواق خارجية، كل ذلك أثر سلباً على القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية، وتكبدت الخزينة الفلسطينية خسائر ضريبية كبيرة بسبب آليات الجباية والرسوم.

ويقترح ابو بكر لتفادي الازمة الناشئة عن قيود اتفاقية باريس مجموعة حلول على المدى الآني تتمثل في إعفاء (أو تخفيض الى الحدود الدنيا) السلع الأساسية (حتى 15 سلعة كالطحين، والقمح، والأرز، والسكر، والزيوت النباتية، والحليب...الخ)، وخاصة تلك التي تشكل نسبة كبيرة من إنفاق الفقراء والطبقة الوسطى، من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة (VAT)، وتجميد أسعار الديزل والغاز الطهي لمدة عام، تتم خلاله دراسة إمكانية استيراد المحروقات من الدول العربية بأسعار تفضيلية أو غيرها، والعمل على تعويض هذا التجميد والإعفاء أو التخفيض من خلال زيادة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات الأخرى غير أساسية والكمالية وينسب مدروسة، وزيادة ضريبة الدخل على تلك الشركات وقطاعات الأعمال الاحتكارية والتي تحقق أرباحاً كبيرة ولا تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية إلا بحدود الدعاية والعلاقات العامة، والاتفاق بين الأطراف المعنية على الحد الأدنى للأجور بحيث يراعي مصلحة جميع الأطراف، ومناشدة الدول العربية توفير شبكة الأمان المالي التي تم التعهد بها (100 مليون دولار أميركي). ويقدم ابو بكر حلولاً ذات أبعاد إستراتيجية، تتمثل في العمل على إثارة وإعادة فتح بروتوكول باريس من خلال المحافل الدولية، وليس بمعزل عن الاتفاق السياسي، حيث إن المفاوضات الاقتصادية مع توقف المفاوضات السياسية من شأنه أن يستثمر من قبل إسرائيل بالإشارة الى عودة الفلسطينيين للمفاوضات، وتخفيف الضغوط الدولية المباشرة عليها بإعداد وتجهيز تلك الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي الى فك الارتباط التدريجي بالاقتصاد الإسرائيلي، وربطه باقتصاديات الدول العربية والإسلامية، وإعداد وتجهيز إجراءات تؤدي الى سياسة تنمية شاملة عمادها محاربة البطالة والفقر والتضخم، لتعزيز صمود المواطن على أرضه، ومنها: دعم القطاعات الإنتاجية

اما البند الثاني من اتفاقية باريس الاقتصادية فيشتمل على اللجنة الاقتصادية المشتركة وينص على: أ. يشكل الجانبان لجنة اقتصادية فلسطينية-إسرائيلية مشتركة (ويشار إليها من الآن فصاعداً (JEC)؛ لتابعة تنفيذ هذا البروتوكول ومعالجة المشاكل المتعلقة به، والتي قد تبرز من وقت لآخر، ويمكن لكل جانب أن يطالب بمراجعة أي مسألة تتعلق بالاتفاق عن طريق اللجنة (JEC).

ب. اللجنة المشتركة ستستخدم كلجنة مستمرة للتعاون الاقتصادي كما حددت في الملحق الثالث من إعلان المبادئ.

ت. ستتكون اللجنة المشتركة «JEC» من عدد متساو من الأعضاء من كل جانب، ويمكن تشكيل لجان فرعية إذا دعت الضرورة لذلك، إضافة إلى اللجان الفرعية المحددة في البروتوكول، ويمكن للجنة الفرعية أن تضم خبراء حسب الضرورة.

ث. اللجنة المشتركة «JEC» ولجانها الفرعية ستتواصل إلى قراراتها بالاتفاق؛ لتحدد قواعدها الإجرائية وعملها، بما في ذلك مواعيد وأماكن اجتماعاتها.

وتؤشر الفقرة الاولى من هذا البند الى انه يمكن لكل جانب ان يطالب بمراجعة اية مسألة تتعلق بالاتفاق عن طريق اللجنة (JED)، ما يعطي الجانب الفلسطيني حق المطالبة بـ «مراجعة» وليس تعديل او الغاء اية مسألة في هذا الاتفاق وحصر المرجعية في ذلك لدى اللجنة المشتركة، في حين ان الفقرة «ث» من هذا البند حدد آليات التوصل الى القرارات في اللجنة واللجان الفرعية بـ «الاتفاق» ما يعني انه في حال رفض اسرائيل اية اجراءات عمل او اماكن عقد الاجتماعات فانه لا يمكن الوصول الى قرارات ذات علاقة، حيث يشكل ذلك نقطة ضعف في هذا البند ويوفر فرصة لاسرائيل للتهرب كما يعطي الجانب الفلسطيني ايضا القدرة على التهرب، لكن الامر يكون مرتبطا هنا بمن يمتلك القوة في فرض ارادته على الجانب الاخر.

وبخصوص الايجابيات التي حققتها السلطة الوطنية من توقيع اتفاقية بارس الاقتصادية، فان قريب، يلخصها بمجموعة من النقاط الرئيسية التي تتمثل في النجاح الفلسطيني في تحرير جزئي لمرحلة انتقالية مؤقتة للاقتصاد الوطني الذي كان يعاني من الانهك حينما تم توقيع هذه الاتفاقية، وضمان حرية الاستيراد او التصدير عبر سائر المعابر الحدودية (البرية والجوية، والبحرية المسيطر عليها من اسرائيل، والحصول على عوائد الجمارك التي تدفع على المستورادات الفلسطينية عبر تلك الموانئ، حق السلطة الفلسطينية في فرض ضرائب مباشرة مثل ضريبة الدخل والاملاك والاراضي وجمع الرسوم البلدية، وتحويل 75٪ من عوائد ضرائب العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل وشمولهم في التأمين الاجتماعي والخدمات الصحية، انشاء سلطة نقد فلسطينية مستقلة تقوم مقام البنك المركزي الفلسطيني ما عدا اصدار العملة.

ويرى قريب في اتفاق باريس بانه «اول اتفاق من نوعه يكرس لنا حقوقا مسلوبة ويضعنا على اول الطريق الطويل نحو امتلاك القرار الاقتصادي المستقل وادار بيتنا الوطني تحت سلطة وطنية انتقالية مؤقتة»، ويؤكد قريب في الوقت ذاته ضرورة العمل من اجل تطوير هذا الاتفاق بما يلبي احتياجات الشعب الفلسطيني المتجددة.

وفي هذا الإطار يمكن تلخيص السلبيات في هذه الاتفاقية الاقتصادية في مجموعة من النقاط الرئيسية انطلاقاً من حديث قريب نفسه وتتمثل في: «هذه الاتفاقية تتسم بالطابع المؤقت كونها جاءت في إطار اتفاق المرحلة الانتقالية التي ما زالت مستمرة لغاية الآن، التلاعب الإسرائيلي في حجز السلع والمواد المستوردة من الخارج في الموانئ الإسرائيلية تحت مبررات الفحص الأمني ما يستنزف جودة هذه السلع او الارباح الفلسطينية التي يمكن تحقيقها، ومنع سلطة النقد الفلسطينية من اصدار العملة الفلسطينية الامر الذي يجعل السوق الفلسطينية رهينة لتذبذب اسعار العملات الاجنبية، وتلاعب اسرائيل بمقتضعات وحقوق العمال الفلسطينيين.

د. نافذ إبراهيم أبو بكر المحاضر في كلية الاقتصاد

دراسة متأنية لبروتوكول باريس الاقتصادي وتطبيقاته

د.حازم الشنار

مقدمة

على وقع أزمة الغلاء الناجمة عن رفع الضرائب والأسعار تصاعدت في الآونة الأخيرة النداءات المطالبة بالغاء أو على الأقل تعديل ما يعرف باتفاق أو بالأحرى بروتوكول باريس الاقتصادي، محمليه المسؤولية عن تلك الأزمة، نظرا لربطه سقوف بعض الضرائب والأسعار التي تم رفعها بنظائرها في إسرائيل. بينما انطلقت نداءات أخرى ترى ان هذا البروتوكول ما زال رغم مرور 19 سنة على توقيعه يمثل الحد الأدنى الممكن من المصالح الفلسطينية ضمن المعطيات الراهنة وتطالب بالتروي قبل المناذاة بالغاء بل

المفهوم الفلسطيني:

الغاية من هذا البروتوكول وفق الأخ أحمد قريع رئيس الفريق المفاوضات والموقع عليه: «إخراج الاقتصاد الفلسطيني من بطن اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، وإحداث أوسع قدر ممكن من التعادل بين اقتصاد إسرائيلي كبير ومتقدم، وبين اقتصاد فلسطيني صغير في طور النمو الأولي، من خلال تقطيع أواصر التبعية الاقتصادية والمالية بالحد الأقصى المتاح، وبالتالي الخروج من دائرة الهيمنة الإسرائيلية الكلية على الحياة الاقتصادية الفلسطينية، وخلق مقومات تنمية مستقلة تتيح تطوير اقتصاد ذي سياسات منفصلة عن الاقتصاد الإسرائيلي».

ووفقاً لأبي العلاء «فقد جاء هذا الاتفاق لينظم العلاقة الاقتصادية، لأول مرة وعلى نحو فيه قدر وإن كان محدوداً من التكافؤ، بين اقتصاد تابع واقتصاد مهمين تماماً، كان فيه القرار الإسرائيلي حتى حينه قراراً كلياً ومسيطرًا سيطرة مطلقة وتامة على كل مناحي الحياة الاقتصادية الفلسطينية، حيث كانت تجبى الضرائب وتدفع الرسوم الجمركية دون أن يعود منها شيء على الاقتصاد القابع في جوف الحوت الإسرائيلي».

المفهوم الإسرائيلي:

لا تتوفر تصريحات لمسؤولين إسرائيليين شاركوا في توقيع البروتوكول حول مفهومهم له وغايتهم منه، لكنه من خلال النصوص التي تم التوصل إليها وفي ضوء الممارسة الفعلية على الأرض التي تلت توقيعه من الممكن استقرار الموقف الإسرائيلي تجاهه والذي تطور وفقاً لتطور الظروف في العلاقة بين الجانبين وتبدل القيادة السياسية في إسرائيل ويمكن تلخيص أبرز ملامحه بما يلي:

تحرير سلطة الاحتلال من مسؤولياتها تجاه المناطق المحتلة وتوفير الامكانية والموارد الضرورية لسلطة الحكم الذاتي لتقديم الخدمات الأساسية لسكان المناطق الواقعة ضمن صلاحياتها ولإدارة الشؤون الحياتية والمعيشية لهم مع ضمان الاستقرار والهدوء الأمني مع إسرائيل، ولكن في نفس الوقت مع إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت مظلة الاقتصاد الإسرائيلي والحفاظ على سطوة القرار الإسرائيلي عليه وتحكمه في موارده ومقدراته واستمرار جني أقصى ما يمكن من الفوائد منه بما في ذلك إبقاؤه سوقاً مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية ومصدراً متاحاً للقوة العاملة فيه حيثما ومتى يلزم، والأهم من كل ذلك استخدام الاقتصاد كأداة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل وبرامجها السياسية مهما كانت.

المحددات:

الاطار الجغرافي: الأرض المشمولة بولاية السلطة الوطنية

تعطي الأولوية للسعي لتطبيق إسرائيل الدقيق والأمن له ووقف تجاوزاتها لنصه وروحه وسد الثغرات في تنفيذه، مع ادراكها لأهمية النداءات لاعادة النظر به ومواصلة العمل على تطويره.

وترى وجهة النظر الأخيرة ان النداءات التي تطالب بالغاء في الظروف الراهنة نجمت بالأساس عن سوء فهم وتقدير لأبعاد ومسببات الأزمة الأنية ونتائجها من جهة وسوء فهم للبروتوكول ومضامينه ومحدداته من جهة أخرى.

وأول سوء فهم لبروتوكول باريس هو كونه اتفاقية منفصلة مع انه كان ملحقا بالاتفاقية الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وجزء لا يتجزأ منها، وعليه فان الغاءه لا يمكن ان يكون بمعزل عن تلك الاتفاقية، وان التركيز

على الحل في الجانب الاقتصادي مع اهمال الجمود في المجال السياسي ودون انهائه أمر غير معقول أو مقبول. كما أن تحميل السلطة مسؤولية الأزمة المالية كاملة وتجاهل الدور المركزي للاحتلال واجراءاته فيها يوجد به تجن وقصور وتوجيه اصابع الاتهام كلها إلى العنوان الخاطئ بل بحث عن الحل في الاتجاه غير الصحيح.

وللوصول الى قرار حول الموقف الأكثر ملاءمة تجاه هذا البروتوكول والطريقة المثلى للتعامل معه وجدولة الأولويات لذلك هناك حاجة لدراسة متأنية له ولآليات ومجريات تطبيقه ونتائجها وتداعياتها. ومن أجل توازن الرؤية نرى ان نتناول أولاً مفهوم هذا الإطار للعلاقة الاقتصادية لدى كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

والأردن، وذلك حسب الرسوم التي تقررها السلطة، وبما يشمل مواد بينها المركبات والاسمنت والحديد وغيرها، أي إعادة الروابط بين الاقتصاد الفلسطيني وعمقه العربي لأول مرة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.

2 - توفير مصادر التمويل الذاتي للسلطة:

أ - الحصول على عوائد الجمارك التي تدفع على المستوردات الفلسطينية عبر تلك الموانئ، على أن يتم تحويل المبالغ الى حساب السلطة الوطنية خلال ستة أيام من التخليص على البضائع المستوردة حتى وإن كانت عبر وكيل إسرائيلي.

ب - تحصيل الضرائب غير المباشرة وأهمها ضريبة القيمة المضافة على السلع المشتراة من إسرائيل أو من خلالها وتحويلها للسلطة بعد اجراء مقاصة على تلك الضرائب مع السلع الفلسطينية المباعة لإسرائيل.

ج - تقاسم الإيرادات غير الضريبية من رسوم وخلافه على المعاملات التي تشارك إسرائيل في تحصيلها من المواطنين الفلسطينيين.

ت - تحويل 75 ٪ من عوائد ضرائب العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وشمولهم بالتأمين الاجتماعي والخدمات الصحية.

ث - ضمان الحق في فرض الضرائب المباشرة، مثل ضريبة الدخل والأملاك والأراضي وجميع الرسوم البلدية والمعاملات المدنية، وفق المتطلبات المالية والاقتصادية الفلسطينية، وبصورة مستقلة تماماً عما هو معمول به في إسرائيل، أي انتهاج سياسة مالية مستقلة في المجالات المذكورة تحدد بموجبها النسب الملائمة في مناطق السلطة الفلسطينية دون فرض أو إملاء من جانب إسرائيل.

3. العمل: استمرار تشغيل العمالة الفلسطينية وتدفعها بانتظام قدر الإمكان دون إلزام أي من الطرفين وبالتنسيق بينهما وضمان حصولها على حقوق متساوية مع العمالة الإسرائيلية.

4 - المجال الانتاجي:

الزراعة: امكانية التصدير الحر للمنتجات الزراعية الفلسطينية والتعاون في المجالات التقنية والفنية الزراعية.

الصناعة: التنقل الحر للسلع الصناعية بين الطرفين و حق الجانب الفلسطيني في استخدام أساليب مختلفة لتشجيع وتعزيز وتنمية الصناعة الفلسطينية عن طريق تقديم المنح والقروض والمساعدة في البحث والتطوير والفوائد الضريبية المباشرة، وحقه أيضاً في استخدام أساليب أخرى لتشجيع الصناعة يلجأ إليها في إسرائيل.

5 - المجال الخدمي: انشاء سلطات فلسطينية مستقلة تعنى بالمهام المتعلقة بقطاعات النقد والسياحة والتأمين وتمهد الأولى لإنشاء بنك مركزي وتقوم بمهامه ما عدا إصدار العملة.



أرقام

520 مليار دولار

فائض تجاري لدول الخليج عام 2011 حسب ما أكد خبراء اقتصاد. وتوقع الخبراء أن يبلغ الفائض هذا العام 493 ملياراً. وعزا الخبراء هذا الزخم إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، مقابل نمو الواردات بنحو 3.5 في المئة، وتستحوذ السعودية على نحو نصف الفائض التجاري لدول الخليج بـ 245 مليار دولار، تليها الإمارات (94 ملياراً)، ثم قطر (79 ملياراً) فالكويت (62 ملياراً)، ثم عمان (31.6)، ثم البحرين (8.1 مليار).

وأكد منظمو معرض ومؤتمر «سيتريد الشرق الأوسط للقطاع البحري» الذي سيعقد دورته السادسة في دبي في تشرين الثاني المقبل، أن دول الخليج لم تتأثر بتباطؤ الاقتصاد العالمي. ولاحظ رئيس مجلس إدارة «سيتريد» كريس هيمن، أن العولمة «أدت إلى زيادة كبيرة في معدلات التجارة العالمية، التي تمثل 30 في المئة من الناتج الإجمالي العالمي، ويتوقع أن ترتفع إلى 50 في المئة بحلول عام 2020. وأضاف هيمن: «بالنظر إلى أن هذا الرقم، يمثل حوالي ثلثي العجز التجاري للولايات المتحدة وضعف الفائض الصيني، فإنه يبرهن على متانة الميزان التجاري للمنطقة». وتابع: «بما أن أكثر من 90 في المئة من حجم التجارة العالمية يتم نقله بحراً، يبقى قطاع الشحن مؤشراً تجارياً حيويًا». ولفت إلى أن الأوضاع في أوروبا لن تؤثر في مصدري النفط في دول الخليج، باعتبار أن منطقة اليورو تعتمد على روسيا وأفريقيا كمصادر لحاجاتها النفطية.

2.58 مليار دولار

حجم الإنفاق الإعلاني في دول الخليج خلال النصف الأول من 2012، بينما وصل إجمالي الإعلان العربي العابر للحدود 3.69 مليار دولار. وحلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى خليجياً في حجم الإنفاق الإعلاني بقيمة 893 مليون دولار، بينما جاءت السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 827 مليون دولار، أي ما يشكل 13 في المئة من إجمالي الإنفاق في دول المنطقة، وحلت الكويت ثالثة بـ 470 مليون دولار، بينما جاءت قطر رابعة بـ 156 مليون دولار، والبحرين بـ 102 مليون دولار.

ويبحث مختصون وصناع القرار في صناعة الإعلان والتسويق القضايا المتعلقة بسوق الإعلان والتسويق وارتباطهم بالإعلام الجديد، كما يبحثون سبل تسويق العلامة التجارية عبر الشبكات الاجتماعية، وذلك ضمن فعاليات معرض الوسائل الدعائية والإعلانية 2012 التي تستضيفه العاصمة الرياض، حيث ستعقد عدة ورش عمل وندوات متخصصة، من أهمها «تجارب محلية في سوق الدعاية والإعلان السعودي»، و«الحملات الدعائية: الجوال أولاً» و«صناعة الإعلام السعودي» و«أثر المشاركة في المعارض على التسويق والدعاية للمنشآت»، إضافة إلى دورة تدريبية بعنوان «علاقات الجماهير، وجماهير العلاقات».

118 مليار دولار

ميزانية مقترحة للعراق لعام 2013. وقال فاضل نبي وكيل وزارة المالية العراقية «إن الحكومة تلقت مشروع ميزانية بقيمة 118 مليار دولار لعام 2013 على أساس سعر 90 دولاراً لبرميل النفط وتوقع عجزاً قدره 15.5 مليار دولار». وأضاف أن الميزانية التي تتضمن مشروعات استثمارية بقيمة 45.5 مليار دولار تتوقع أن تبلغ الصادرات النفطية 2.9 مليون برميل يومياً من بينها 175 ألف برميل يومياً من منطقة كردستان.

وقال نبي لوكالة رويترز «كل سنة تزداد الموازنة عن العام الذي قبله» وعزا الزيادة إلى ارتفاع الإنفاق على المشروعات الحكومية وتوفير فرص العمل. وأضاف إن الميزانية ترصد 644 مليون دولار للشركات العاملة في منطقة كردستان شبه المستقلة.

300 مليون يورو

خصصتها شركة الاتصالات التركية لمجلس إدارتها من أجل عمليات الاستحواذ. وقال تحسين يلماز الرئيس التنفيذي الجديد لترك تليكوم للصحفيين إن الشركة تدرس استحواذات في إطار إستراتيجيتها للنمو العالمي. وتم تعيين يلماز رئيساً تنفيذياً للشركة في وقت سابق هذا الشهر. وهبط سهم ترك تليكوم 1.94 في المئة إلى 7.08 ليرة بعدما نقل عن وزير الاتصالات قوله إن تركيا تدرس إجراء طرح عام لحصة في الشركة بحلول نهاية العام.

السلييات والمحاذير - مكانم الخل في الاتفاق:

- 1 - إقامة غلاف جمركي يشمل الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمر الذي أدى إلى إدامة روابط واسعة وغير متكافئة بين الاقتصاديين المتفاوتين بكل المعايير.
- 2 - فرض شروط المرحلة الانتقالية أي القبول بسلطة انتقالية منقوصة السيادة، وبسياسات اقتصادية مالية اجتماعية منقوصة السيادة كذلك أي بقاء السلطة الوطنية تحت الاحتلال، يجور عليها وينتهك صلاحياتها، ويقرر من طرف واحد ما هو مسموح به وما هو محظور، يغلق المعابر متى شاء، ويقيم الحواجز أينما رغب.
- 3 - عدم القدرة على تنويع مصادر التجارة الخارجية والاستفادة من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الموقعة مع العديد من التكتلات الإقليمية أو الثنائية مع الدول الشقيقة أو الصديقة.
- 4 - نظام المحاصصة والاقتطاع من مستحقات السلطة والاستيلاء على المتسرب منها وفرض عمولات إسرائيلية على العمليات والمعاملات التي تنفذها السلطة أو تقوم بتنفيذها إسرائيل بالوكالة عنها مثل عمولة 3٪ للخزينة الإسرائيلية كرسوم تحصيل ضريبة القيمة المضافة.
- 5 - تحديد سقف الواردات من بعض السلع والصادرات من السلع الزراعية إلى إسرائيل، في الوقت الذي تكون الواردات من إسرائيل مفتوحة بالكامل ما يعمق العجز التجاري مع إسرائيل، ويحرم السوق والمنتج الفلسطيني من فرص متكافئة.
- 6 - الغموض في المرجعية: عدم وجود نظام أو قواعد أو منهج عمل واضح للجنة المشتركة، وكذلك آلية واضحة لاتخاذ القرارات وتنفيذها فماذا يعني القرار «بالاتفاق» وماذا لو لم يتم الاتفاق كيف يتم الحكم أو التحكيم؟ وماذا حول دورية الاجتماعات وكيف يتم التعامل مع الطرف الذي لا يلتزم بها؟ ما هي المعايير التي تحكم قرارات اللجنة وعملها؟
- 7 - ترك الحرية للطرف الإسرائيلي لتقدير مدى حاجته للمنتجات وللعمال الفلسطينيين وكيفية التعامل معهم.
- 8 - عدم وجود آلية لحل الخلافات والتحكيم حولها من طرف ثالث، ولا آلية للإلزام أو للتعويض عن الخلل في التنفيذ أو عدم الالتزام به.
- 9 - الممارسات والخروقات الإسرائيلية للاتفاق:

* التجارة:

- فرض القيود على حركة البضائع عبر الموانئ والمعابر، وعاقة عمليات الاستيراد والتصدير وفرض رسوم إضافية عالية عليها بحجج «أمنية» ما أدى لزيادة تكلفة المنتجات الفلسطينية وحتى السلع المستوردة للسوق الفلسطينية، وما ترتب عنها من على المنتجين والتجار والمستهلكين الفلسطينيين.
- إصرار الوكلاء الإسرائيليين وعدد من كبريات الشركات العالمية على شمول نطاق وكالاتهم لإسرائيل المناطق الفلسطينية.
- * العمالة: تسريح عشرات آلاف العمال من العمل في إسرائيل واستخدام تصاريح العمل والسفر وحتى التنقل الداخلي للابتزاز والضغط الاقتصادي لتحقيق أهداف أمنية وسياسية «التخاير» وتنفيذ السياسات والممارسات المطلوبة من المخابرات الإسرائيلية. انعكس ذلك في زيادة معدلات البطالة والفقر والهجرة الخارجية وفي سوء ظروف عمل العاملين في السوق السوداء الإسرائيلية «بالتهريب» وحرمان الخزينة الفلسطينية من الاقتطاعات الضريبية والتأمينات التي تخصهم.
- * الموارد الطبيعية: الاستيلاء على مزيد الموارد الطبيعية من أرض ومياه وتعميق السيطرة على المجال الجوي والبحري والمنافذ البرية.
- * الموارد المالية: لجوء إسرائيل منذ بداية الانتفاضة الثانية للسلطو على إيرادات السلطة من خلال:

- أ - اجراء مقاصة على ديون الهيئات والشركات وحتى المواطنين الأفراد رعايا السلطة الفلسطينية من مستحقاتها، دون التنسيق أو حتى الاشارة المسبق بالضرورة .
- ب - تأخير أو تجميد إسرائيل لمستحقات السلطة الفلسطينية واستخدامها كأداة للابتزاز السياسي والاقتصادي، وعدم دفع الفوائد المستحقة على التأخير عند دفعها.
- ج - اقتطاع إسرائيل لمبالغ من مستحقات السلطة تحت ذرائع مختلفة.
- د - التغطية الفعلية على التهرب الضريبي واقتناص حقوق السلطة التي يتم تسريبها.
- * القيود الجغرافية: فرض الحصار والاغلاقات الداخلية والخارجية عموماً بصورة مفاجئة ولمدد طويلة خصوصاً مع بداية العقد الماضي:
- أ - الحصار على غزة وعزلها عن الضفة.
- ب - عزل القدس عن باقي الأرض المحتلة عام 1967.
- ج - حرمان التجمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) من امكانيات التنمية والتطور من خلال رفض تصاريح البناء والاستثمار فيها.
- د - استباحة المناطق الفلسطينية المصنفة (ا،ب) وعزل الكثير من

التجمعات بواسطة الطرق الالتفافية.

* الاستيلاء على الأراضي ومصادر المياه، والتهويد والسيطرة والعزل:

- أ - المستوطنات وممارسات المستوطنين ضد التجمعات السكانية الفلسطينية واقتصادها.
- ب- الجدار العنصري الفاصل.
- ج- الطرق الالتفافية.
- د- المعسكرات مراكز التدريب.

النتائج المترتبة على الغلاف الجمركي

أ- خسارة الجمارك على البضائع المنتجة في إسرائيل أو تلك التي يعاد تصديرها الى الأراضي الفلسطينية خصوصاً ان العجز التجاري الرئيسي للأراضي الفلسطينية هو مع إسرائيل وهو في تصاعد مستمر.

ب - العمولات على المعاملات البنكية.

ج- اقتران الاجراءات والسياسات الفلسطينية بنظيرتها الاسرائيلية وتبعيتها لها مثال معدلات الضريبة المضافة والجمارك والرسوم رغم التباين في مستويات المعيشة والظروف الاقتصادية بين الاقليمين.

د- ارتباط معظم السياسات والاجراءات الاقتصادية الفلسطينية بالقرار الاسرائيلي، واشتراط القيام بأي برامج أو مشاريع انمائية بالموافقة الإسرائيلية.

تقييم نتائج الاتفاق على الاقتصاد

الفلسطيني بعد ١٩ عاما على تطبيقه:

وفقاً للأخ أحمد قريع رئيس الوفد المفاوض على الاتفاق: «لم يكن اتفاق باريس الاقتصادي اتفاقاً عظيماً، ولم تتح بنوده إقامة بنية اقتصادية متحررة ومتوافقة تماماً مع أمان الشعب الفلسطيني، لكنه كان اتفاقاً أحدث فرقا ملموساً في الحياة اليومية للفلسطينيين، وانتزع قدراً في بعض الجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية والتجارية، وأرسى سابقة يمكن البناء عليها، وأكد حقوقاً كانت مسلوقة بالكامل وغير معترف بها على الإطلاق، ولم يتم التنازل بموجبه عن أي شيء كان بين أيدي الفلسطينيين، بل انتزعوا ما كان في وسعهم انتزاعه في إطار حل سياسي انتقالي». ويخلص الأخ أبو العلاء إلى القول: «إن المعركة الحقيقية ليست مع الاتفاق، على أهمية الدعوة لتطويره، إذ لا يمكن التخلص من تبعاته دون انجاز معركة الحرية والاستقلال من خلال بناء موقف وطني، مدعوم بموقف عربي وآخر دولي، يساعد على تسوية المطالب بإنهاء الاحتلال وتحويل الاتفاق الى اتفاق تعاون اقتصادي بين كيانين مستقلين، شرط إنهاء الانقسام، وتجديد الشرعيات، وخوض مقاومة شعبية سلمية متواصلة ضد سائر مظاهر الاحتلال البغيض والكريه».

بينما يرى آخرون ان الاتفاق رغم انه وفر موارد مهمة للسلطة الوطنية ولإستمرارها، إلا انه لم يساعد على تخلص الاقتصاد الوطني من معضلاته بل ساهم بالطريقة التي تم تطبيقه فيها في تعميق الخلل البنيوي والطابع الخدمي والاستهلاكي له، وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي واعتماده على المساعدات والقروض وتضاؤل فرص الاستثمار وهروب الاستثمارات إلى الخارج واكمبر دليل على ذلك تزايد العجز التجاري والفجوة في الحساب الجاري والمديونية، ما تسبب في الأزمات المالية والاقتصادية المتعاقبة للسلطة. وعليه برزت الدعوات لتعديله وإلغائه المشار إليها أعلاه.

الموقف المقترح:

نقترح تطوير الموقف الفلسطيني على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: المرحلة الأنية وفيها يتم السعي لتفعيل وانتظام عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة ووضع الضوابط لعملها، وللزام إسرائيل بتطبيق بنود الاتفاق بشكل دقيق وتمكين السلطة من تطبيق ما يتيح لها الاتفاق مثل شراء المحروقات عن طريق الأردن إن كان ذلك مجدياً وإقامة مناطق «بوندي» للتخليص الجمركي على أراضيها بعد دراسة الأبعاد القانونية الدولية لها، وتطبيق اتفاقية منع التسرب الضريبي، ووقف الاقتطاعات الجائرة من مستحقات السلطة وعدم التلاعب بانتظام تسليمها بضمانة أطراف ثالثة.

المرحلة الثانية: إلغاء الاتفاقات اللاحقة لبروتوكول باريس التي يتبين تناقضها مع المصلحة الفلسطينية، والعمل على تعديل بعض البنود الملحة فيه خصوصاً بنود البروتوكول المتعلقة بالضريبة المضافة وأسعار المحروقات.

المرحلة الثالثة: عند التوصل للحل النهائي أو نضوج ظروف مناسبة لإنهاء الاتفاقية الانتقالية - إلغاء البروتوكول وإقرار اتفاقية اقتصادية بين دولتين مستقلتين.



نهاد اسعد

مسؤولية الحكومة تطبيق القوانين

ودعا اسعد الحكومة إلى التعاون مع قطاع التأمين وبالذات إلى تطبيق القوانين الإلزامية، وقال: لا يجوز ان يكون لدينا قانون عمل إلزامي في حين نجد ان نسبة المؤمنین اقل من 20٪. فلو حدثت حالة وفاة لا سمح الله وتكون دون تأمين لا احد يعوض أسرته، والمطلوب تطبيق قانون التأمين بحذافيره والتعاون بين الاتحاد وهيئة سوق رأس المال لحل المشاكل التي تحدث وتكامل الأطراف كذلك، مشيراً إلى أن شركات التأمين مطالبة بدورها بالتعاون ويتضافر جهودها من أجل ضمان النجاح وذلك بالتركيز على المنافسة السعرية بينها في السوق.

وخلص اسعد إلى القول: إن عددا كبيرا من الجمهور لا تصلهم شركات التأمين ولا تتعامل معهم لا سيما ان تركيزها ينصب على تأمين السيارات والتأمين الصحي، معرباً عن تفأوله بمستقبل زاهر لقطاع التأمين رغم الظروف المحيطة والمعوقات الأخرى.

اسعد لـ«حياة وسوق»: 500 مليون دولار حجم الاموال المستثمرة في قطاع التأمين والمستثمرون العرب لديهم الرغبة في الاستثمار في هذا القطاع

حياة وسوق
ملكي سليمان

التي تعمل مع شركات التأمين. واعتبر أن تردّي الأوضاع الاقتصادية يحتاج أحيانا إلى وجود شركات تأمين تعمل خلال الأزمة المالية العالمية التي شهدتها دول العالم وتهاوت في ظلها شركات تجارية واقتصادية عملاقة غير أن الدول الكبرى وغيرها حرصت على ان تبقى شركات التأمين صامدة وتعمل.

ولفت اسعد إلى أن قطاع التأمين شهد نموا ملحوظا خلال السنوات الماضية لكنه لم يشهد ازدهارا، وأضاف: «إذا حاولنا مقارنة وضع التأمين الآن مع الوضع قبل 15 سنة يمكننا القول إن شركات التأمين في فلسطين شهدت نموا معينا، والاستقرار الأمني والسياسي الذي عاشته البلاد كان وراء ذلك النمو، لكن ذلك لا يعني أن قطاع التأمين ليس بحاجة للتوجه إلى قطاعات كبيرة من المجتمع وبخاصة أن التأمين يركز حتى الآن على جوانب معينة وبخاصة التأمينات الإلزامية مثل تأمين السيارات، في حين أن التأمين ضد الحريق والسرقات والمقاولات عمل محدود في فلسطين»، معتبرا أن عمل قطاع التأمين مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الشركات والمصانع والسيارات عوامل تؤدي جميعها إلى رفع المحفظة التأمينية فكلما زاد عدد المستفيدين منها انعكس إيجابا على تطور وازدهار التأمين.

وأشاد اسعد بنتائج مؤتمر فلسطين الثاني للتأمين الذي عقد مؤخرا برام الله، وقال انه حقق الكثير من أهدافه خاصة تعريف المستثمرين المحليين والعرب والأجانب بقطاع التأمين في فلسطين وتشجيعهم على الاستثمار، منوها إلى استعداد بعض المستثمرين من العرب والفلسطينيين

قال نهاد اسعد الأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين إن الظروف الاقتصادية التي تعيشها فلسطين الآن لها تأثير سلبي على القطاعات الاقتصادية كافة ومنها قطاع التأمين، مشيراً إلى أن شعبنا تعود على العيش بهذا ظروف استثنائية وبالتالي لا بد من التعايش مع وجود صعوبات اقتصادية وسياسية، مضيفاً أن شركات التأمين تعتبر أحد أهم مصادر الدخل القومي الفلسطيني ومقوما أساسيا من مقومات الاقتصاد الوطني، وهي تعمل أيضا على توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي وذلك بتعويض الخسارة التي يتعرض لها الفرد أو المؤسسة المؤمنة وبهذا تحافظ شركات التأمين على الثروة الوطنية.

90 مليون دولار تعويضات سنوية

وبين اسعد في مقابلة خاصة مع «حياة وسوق» أن حجم الاموال المستثمرة في هذا القطاع تصل إلى 500 مليون دولار في حين أن حجم محفظة التأمين هو 150 مليون دولار قابل للزيادة بسهولة في حين بلغت حجم التعويضات التي تدفعها الشركات حتى الآن ما بين 80 و90 مليون دولار سنويا، منوها إلى انه وبرغم الظروف الاقتصادية الصعبة فان شركات التأمين حققت أرباحا مالية جيدة خلال العام الماضي، في حين أن تلك الشركات تلتزم بدفع 15٪ من كل وثيقة تأمين لصالح الصندوق الفلسطيني لتعويض الضحايا، كما يعمل في شركات التأمين أكثر من 1160 موظفا و250 وكيلا للتأمين بالإضافة إلى مقدري الأضرار والمحققين والوسطاء والمستشارين والأطباء والمستشفيات

تكاملية الادوار في وقف اشتعال الأسعار

محمود ابو شنب

وتبقى جهود الحكومة الفلسطينية قاصرة، ما لم تقابل بتعاون وتجاوب حقيقي من قبل مؤسسات القطاع الخاص الذي يقع على عاتقها مسؤوليات في ضبط وتنظيم السوق الداخلية، وأخذ مزيد من الاجراءات الرامية الى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، والترويج لها، وبما يمكنها من منافسة المنتجات المستوردة، والوصول الى مختلف الأسواق العالمية، بالتوازي مع مجموعة البرامج التي تنفذها الحكومة الفلسطينية، ووزارة الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص التي من شأنها ان تساهم في تأهيل وتحديث الصناعة الفلسطينية بمختلف جوانبها.

ولإنجاح الاجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة الفلسطينية، لا بد من تعاون المستهلك الفلسطيني مع طواقم حماية المستهلك والأجهزة الرقابية ومساعدتها في اداء مهامها كي تتمكن من المضي قدما في المحافظة على سلامته وصحته اولا، وحمايته من الممارسات غير السوية ثانياً، ولا بد ايضا من كسر الصورة النمطية عن المنتجات الوطنية خصوصا ان البعض منها يتمتع بدرجة عالية من الجودة، كما ان تغيير أنماط الاستهلاك عامل مهم في مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، مع الاعتماد التدريجي على الذات بجوانبه المختلفة.

الاقتصاد الوطني والمؤسسات الشريكة معها احوالت خلال الأشهر الماضية للنيابة العامة عشرات المخالفين للقوانين والأنظمة المعمول بها على خلفيات متعددة أبرزها الاتجار بأغذية فاسدة، بالمقابل فإننا لم نسمع اين يذهب هؤلاء المخالفين بعد رفع ملفاتهم؟ وكيف يخرجون من عتبة النيابة؟، خصوصا ان أكثر العقوبات لا تكون رادعة بل مشجعة احيانا على الاستمرار بالجرم، فلماذا لا نطبق قانون حماية المستهلك في مثل هذه الجرائم؟ والى متى سنبقى نعالج قضايانا بالمخالفات المادية فقط؟ ألم يحن الوقت لإعادة النظر بنظام العقوبات المعمول به؟

وكي نلمس فاعلية وتأثير حقيقي لهذه الاجراءات وغيرها على المدى البعيد، يتوجب على الحكومة الفلسطينية أن تعيد النظر بالموازنة المالية المخصصة لطواقم حماية المستهلك الذين يبذلون جهودا مضيئة في ضبط وتنظيم السوق الداخلية، والسعي الدائم والأكيد لحماية المستهلك من أي مكروه قد يحدث له، ومن عمليات الاحتكار والاستغلال، بأقل الامكانيات المتاحة لديهم، خصوصا ان حماية المواطنين من الأغذية المغشوشة والتالفة، ومحاولات الاستغلال لهم لا تقل أهمية عن الأمن ومقوماته، لذلك لا بد من احداث مفارقة عادلة في ذلك.

حددت وزارة الاقتصاد الوطني مؤخرا سقف أسعار ثماني سلع أساسية تتفرع لـ 33 سلعة، تشكل الثقل الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني، اضافة الى الغاء العمل بنظام الوكالات الحصرية، الذي يفتح باب المنافسة على مصراعيه أمام التجار، وينهي ايضا مبدأ الاحتكار ولو كان جزئيا بمفهومه الخاص، كما انه لن يبقى أي عصفور فوق الشجرة، جميعها ستكون في شبك الحكومة عند احكامها السيطرة عليها، ومنعها لمحاولات الهروب من هذا الشباك.

فهذه الخطوة الجريئة تسير بالاتجاه الصحيح في حال رافقها مجموعة من الاعتبارات العملية، والمتطلبات الاجتماعية تجاه ضبط وتنظيم السوق الداخلي، في ظل الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية وفقا لتأكيدات وتقديرات تقرير البنك والنقد الدولي، وتوصياتهما للدول المانحة بالتحرك سريعا لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني.

في بداية الأمر لا بد من مكاشفة حقيقية وصریحة من قبل النيابة العامة، تجاه تعاملها مع ملفات المخالفين، خصوصا ان وزارة

غزة.. فقر وغلاء وظلام وقرصنة وإدمان

الموت على الاستمرار في العيش في ظل الأزمات المتلاحقة التي لا تحل.

ويقول السائق حازم شقلية: نصطف في طوابير لكي نقوم بتعبئة السيارة بالسولار دون جدوى، لقد بتنا لا نعمل وحالنا يرثى له.

الهجرة

ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة لتتراوح بين 38 % و44 %، ونسبة الفقر المدقع التي بلغت 63 %، دفعت الآلاف من الشباب للبحث عن تحقيق حلم الهجرة فمنهم من نجح ومنهم من ينتظر الفرصة للفرار من جحيم غزة إلى أرض الله الواسعة للظفر بفرصة عمل. وحسب إحصائيات فإن ما بين 28 % إلى 30 % من الشباب أصبحوا يفكرون في الهجرة.

ويقول الشاب حاتم خلف «25 عاماً»: «منذ تخرجي من الجامعة تخصص أحياء لم أجد فرصة عمل، ولذلك ابحت عن الهجرة لليبيا أو أي بلد أجنبي كي أستطيع بناء حياة أفضل لي ولأسرتي».

الترمال

منذ نحو ست سنوات، بعد أحداث الرابع عشر من حزيران اتجه عدد كبير من الشباب في قطاع غزة نحو تعاطي أصناف الحبوب المهدئة للأعصاب من الصيدليات، وكان من بين أشهر تلك الحبوب ما يعرف باسم «ترمال» وهي حبوب مخدرة تسمى تجارياً «ترمال» Tramal وأما اسمها العلمي فهو «Tramadol hydrochloride»، وكان بداية تعاطيها للمتزوجين لأنها تطيل عملية الجماع.

ومع مضي الوقت تبين أن من يتعاطى تلك الحبوب «ترمال» يدمن عليها ويصاب إذا لم يتناولها في موعدها بحالات من الصداع الشديد وفقدان الوعي ولا تستقر حالته إلا بعد تناولها حتى أن عدداً كبيراً ممن يتعاطونها توجهوا للأطباء في غزة باحثين عن علاج للتخلص من الإدمان عليها.

إجراءات الحكومة المقالة في غزة في حظر بيعها، وضبط كميات كبيرة منها ومصادرتها في الأسواق السوداء لم تفلح في منع انتشارها، وما زالت تلك الحبوب تباع على نطاق واسع في الأسواق السوداء، وبكميات كبيرة معظمها من «الترمال المصري» الذي يتم تهريبه عبر الأنفاق الموجودة على الحدود المصرية الفلسطينية غير الخاضعة لأي نوع من الرقابة.

حالة الإحباط وغياب أي أفق للمصالحة تعد الدافع الرئيسي لتناولها حسب الشاب «تامر يوسف» البالغ من العمر 22 عاماً، ويشير إلى أنه بدأ يتعاطى تلك الحبوب منذ تسعة شهور بعد أن جلبها أحد أصدقائه له.

ومن الغرائب أن حبوب الترمال تحولت لمظهر اجتماعي، فيتم توزيعها في كثير من الأفراح، أو إذابتها في العصائر المقدمة.

غياب الرقابة على الأنفاق، بات يشكل خطراً مجتمعياً يتفاقم، الأمر الذي يتطلب التدخل لحماية شبابنا وأسرتنا من الضياع.

القرصنة

وفي إطار البحث عن الغنى غير المشروع، اتجه المئات من الشبان لأسلوب جديد من خلال القيام بعمليات القرصنة على أجهزة الحاسوب والحسابات البنكية وسرقتها وتحويلها بأسمائهم أو إلى أرقام حسابات أخرى.

ويقضي الشبان معظم وقتهم على الانترنت في فك ما تسمى «إيبهات» (APS)، ثم الدخول إلى حسابات الأشخاص وسرقة أموالهم، ورغم علم أجهزة حماس الأمنية إلا أنها لم تتخذ أي إجراءات لمنعهم بحجة أن قطاع غزة لا يتعامل مع الانترنت.

وذهب بعض شيوخ السلف لتحليل تلك القرصنة بحجة أنها تتم لأجانب، رغم أن معظم عمليات القرصنة تمت لعرب وجمعيات خيرية كما ذكر أحد المطلعين على تلك الظاهرة.



ازمة وقود متواصلة في غزة

الكهرباء

مشاهد موت الأطفال في قطاع غزة نتيجة استخدام الشموع تتكرر جراء أزمة انقطاع الكهرباء لمدة تزيد عن 12 ساعة يومياً، وسط غياب أي أفق للحل.

الطفل فتحي عبدالفتاح البغدادي الذي قضى نحيبه والطفلة تالا التي أصيبت بحروق بالغة كانا آخر ضحايا انقطاع التيار الكهربائي في مخيم البريج.

فالطفل فتحي البغدادي كان نائماً مع أخته تالا في غرفة النوم حيث كانت الكهرباء مقطوعة عن مخيم البريج حسب الجدول الذي وضعته شركة الكهرباء، وكانت شمعة موضوعة في صحن بلاستيكي لا تبعد عنهما كثيراً تضيء الغرفة، وعند قرب انتهائها امتدت إلى الصحن البلاستيكي ومن ثم امتدت إلى باقي أنحاء الغرفة.

ويشهد مخيم البريج حالة من الغضب والحزن والألم نتيجة هذه الفاجعة الأليمة التي راح ضحيتها طفل بريء.

بكاء الأطفال، واحتراق الفرشات هو وجه آخر لمعاناة المواطن احمد سلامة من رفح وأسرته جراء انقطاع التيار الكهربائي بشكل شبه متواصل، ويقول «عنوان أزمة الكهرباء هو الإدارة السيئة، وعدم التعامل بواقعية وتركنا نحن المواطنين فريسة للتعلمة ومشتقاتها، طبعاً ربنا سترنا أنا وأطفالي عندما احترقت فرشاتنا نتيجة وقوع الشموع عليها»، ويحمل الحكومة المقالة المسؤولية بقوله «على من يحكم أن يفى باحتياجات الشعب».

معاناة انقطاع الكهرباء لا تتوقف في قطاع غزة، وحكاياتها مأساوية، ويقول المواطن عبد الله هاشم «إننا نعود تدريجياً إلى العصور الوسطى، فلا كهرباء، ولا سولار، كل ما نحتاجه صراحة هو بيوت الطين والخيام وبعض الحميم التي بالتأكد سيرتفع ثمنها إن بقي الحال كما هو».

السولار

ورغم مرور نحو شهرين على تنفس أصحاب السيارات والسائقين الصعداء جراء غياب طوابير السيارات، عاد مشهد الطوابير على محطات تعبئة الوقود يطل مجدداً مع انقطاع السولار وعدم إدخاله أو تهريبه عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية المصرية، لي طرح التساؤل: ألا تكفي الحكومة المقالة ست سنوات لتضع حداً لأزمات الكهرباء والبتترول المتصاعدة؟! وطوابير السيارات والمواطنين أمام محطات تعبئة المواد البترولية باتت مشهداً يؤرق ويقض مضاجع المواطنين في ظل حالة عدم الاستقرار في تدفق المواد البترولية سواء من الجانب الإسرائيلي أو من خلال تهريبه عبر الأنفاق، بينما الحكومة المقالة لا تملك سوى إدارة الأزمة دون البحث عن حلول دائمة لها.

تلك الحالة انعكست على آراء المواطنين الذين وصفوا الحياة بقطاع غزة كالجحيم، وتمنوا

فظاهرة أمراء أو أباطرة الحرب والحصار والأثرياء الجدد في قطاع غزة نتيجة العمل في الأنفاق التي يبلغ عددها ما بين 900 - 1200 نفق أدت إلى قيام تجار الأراضي باحتكار الأراضي ورفع أسعارها بشكل مخيف وفلكي في إطار عمليات غسيل الأموال، فمنازل في جباليا مساحتها 100 متر مربع في شارع الترنس أصبح يباع بـ 400 ألف دينار أردني، وهي أسعار غير طبيعية ولها آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة.

وسعر دونم الأرض في مدينة غزة وصل إلى ما بين أربعة إلى خمسة ملايين دولار، بينما الشقق في مدينة غزة أصبح سعرها 120 ألف دولار، والشقة غير المشطوبة سعرها 110 آلاف دولار، وسعر الشقق السكنية في المخيمات صار يتراوح ما بين 60 و65 ألف دولار، لا يستطيع أي من أفراد الطبقة الوسطى شراءها، وهذا ارتفاع غير طبيعي له علاقة بسماسرة وتجار أراضٍ باتوا يحددون ويرفعون أسعارها في إطار عمليات غسيل وتبييض الأموال. وطفت ظاهرة إنشاء المولات والمجمعات الاستهلاكية في قطاع غزة، ويقول المواطن حسن عوض: الأسعار باتت خيالية في كل شيء، والبحث عن مأوى في غزة حلم بعيد، لقد أصبحت بلداً لمن يملك المال، والفقير وأصحاب الدخول المتوسطة لا مكان لهم.

أسعار السيارات

ورغم انخفاض أسعار السيارات وتقسيمها في الضفة، إلا أنها في غزة تشهد ارتفاعاً كبيراً نتيجة فرض جمارك إضافية عليها من قبل الحكومة المقالة بقيمة 25 % في إجراء تم فرضه بالقوة على المستوردين بعد احتجاز مركباتهم وإغلاق شركاتهم.

ويصل الفارق في أسعار السيارات بين قطاع غزة والضفة لأرقام كبيرة حسب نوع وموديل السيارة، ويقول صاحب معرض السلام في غزة محمد عجور إن سوق السيارات تشهد ركوداً كبيراً، وبفرض 25 % ضرائب إضافية تصبح قيمة الضرائب التي ندفعها 114 %، الغريب أننا نعيش في دولة واحدة بينما سعر السيارات في الضفة أقل بكثير منه في غزة، ويجب توحيد الأسعار والضرائب. ويضيف عجور «نحن ندفع رسوم ميناء وضريبة 14 % في غزة وفي الضفة، وضريبة دخل مزدوجة، وغيرها من الضرائب. هذا ظلم، يكفي فرض ضرائب».

ويجرب عن استغرابه للتعامل بازواجية مع السيارات التي تورده عبر الأنفاق والسيارات التي تورده عبر كرم أبو سالم.

ويضيف: «الحل هو توحيد أسعار السيارات في الضفة وغزة، وتوحيد الضريبة، السيارات تتكدس ولا يوجد طلب على السيارات في غزة، الضرائب الجديدة أدت إلى ارتفاع أسعار السيارات».

في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الذي طال أمده على مدار ست

سنوات متتالية في قطاع غزة، بات كل شيء يشبه الخيال، فارتفاع الأسعار طال غالبية المواد من الخضراوات واللحوم ومواد البناء، وأضحت الكهرباء أمنية للمواطنين، وطوابير الانتظار على محطات الوقود ما أن تختفي حتى تعود دون أية حلول لإنهاء أزمة الوقود، والجميع يشكو، المقتدر والموظف، بينما المواطن الفقير العاطل عن العمل لا يجد قوت أبنائه، وهو ما يفسر ازدياد ظاهرة المتسولين.

وظاهرة انتشار المنشطات الجنسية والترمالم والمخدرات والقرصنة تثير حالة من الريبة وسخط المواطنين جراء عدم فعالية إجراءات الحكومة المقالة في القضاء على استفحالها ووصولها لطلبة المدارس وتوزيعها في الأفراح.

وفي ظل انعدام فرص العمل في قطاع غزة، اتجه المئات من الشباب للبحث عن طريق للهجرة أو السفر للخارج من أجل الحصول على فرصة حقيقية يستطيعون من خلالها رسم ملامح مستقبلهم.

اللحوم والدجاج والخضراوات

وتشهد أسعار بعض الخضراوات واللحوم الحمراء والبيضاء ارتفاعات كبيرة، الأمر الذي أثار حالة من السخط لدى المواطنين في ظل تدني الدخل وعدم توفر فرص للعمل، فقد شهدت أسعار اللحوم ارتفاعاً جنونياً خاصة مع اقتراب عيد الأضحى المبارك، بينما ارتفعت أسعار الدواجن بشكل كبير إذ وصل سعر كيلو الدجاج إلى 15 شيقلاً، ووصل سعر كيلو اللحم إلى 60 شيقلاً.

ويقول المواطن عماد جبر: كنت اشتري كيلو اللحم بـ 30 شيقلاً، لكن الآن يصل سعر الكيلو الواحد إلى 60 شيقلاً، ما جعلني أقلل من عدد المرات التي اشتري فيها اللحم من ثلاث مرات في الأسبوع إلى الاكتفاء بمرة واحدة، وأضاف: ليس للحوم فقط، لكن كل شيء في الأسواق تضاعف سعره حتى الأدوات المنزلية، وطالب أصحاب الضمائر الحية بضرورة وقف احتكار المواد الأساسية من قبل بعض تجار الجملة في قطاع غزة.

وأسعار الخضراوات لم تسلم هي الأخرى من رفع أسعارها، وان بقيت حتى الآن في حدود ليس المقبول وإنما المستوعب، فأسعار البندورة ارتفعت إلى الضعف وهي تعتبر من الأشياء الرئيسية التي تعتمد عليها الأسر الفقيرة فقد وصل سعر الكيلوغرام إلى 4 شواقل.

مواد البناء

ورغم دخول مواد البناء المحظور دخولها من إسرائيل عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية المصرية، فإن أسعارها في حالة تذبذب ولا تخضع للرقابة، وإنما تخضع لأهواء التجار واستغلالهم لأحوال المواطنين المضطرين.

المواطن محمد عبد الفتاح توقف عن إكمال عملية البناء في بيته بعد أن تضاعفت أسعار المواد الأساسية للبناء بنسبة كبيرة خاصة الحصمة بحجة عدم إدخالها عبر الأنفاق.

والمقاولون يشكون من تذبذب أسعار مواد البناء الأمر الذي يعرضهم لخسائر فادحة، ويقول بسام محمود «لقد أخذت عدة منازل لبنائها ولكني خسرت فيها نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء المفاجئ، لقد أصبحنا غير قادرين على تحديد الأسعار التي نتعامل بها مع أصحاب المباني نتيجة تذبذب أسعار مواد البناء».

ارتفاع أسعار الأراضي

ومع طفوما تسمى بظاهرة الأغنياء الجدد في قطاع غزة، ارتفعت أسعار الأراضي بشكل مرعب نتيجة إدخالها في عمليات غسيل الأموال.

المواطن يسأل: من المسؤول عن تشويه الثقافة الاستهلاكية؟

حياة وسوق - هاني بياتنة - تصوير: عصام الريماوي

يقول مواطنون إن الثقافة الاستهلاكية الواعية تغيب عن سلوكياتهم في الشراء وإدارة أحوالهم المالية عموماً. فالجهات الرسمية والأهلية لا تقوم بدورها التوعوي المطلوب، والشركات صارت أكثر خبرة في جر المواطن للاستهلاك.

النقطة التي تكررت كثيراً في حديث المواطنين هي التركيز على انتشار ظاهرة «الفشخرة» وسط صفوف الطبقة الوسطى ما يوقع العديدين في براثن الديون.



محمد فوزي - موظف قطاع خاص

هناك ثقافة استهلاكية محدودة، يعني إذا كان دخل المواطن يسمح بالتبضع لحاجيات غير أساسية فإنه يفعل ذلك ولكن الوضع الاقتصادي الآن لا يسمح بهذه الكماليات أو الإسراف في الشراء، فيقصر الموضوع على المواد التموينية الأساسية، وهذا لوقت محدد حيث سيعود المواطن إلى الشراء بطريقة تناسب وضعه المادي الجديد إذا أصبح يملك المال الكافي.

الكثير من المواطنين يلجأون إلى الشراء بحثاً عن التقليد أو التباهي فهناك الكثير منهم يذهب إلى أن هذا نوع من تحديد المستوى الاجتماعي له، ولكن هذا في الآخر سيضع الأب أو الموظف في ديون ليس لها حل، والأجدر بجمعيات حماية المستهلك ووزارة الاقتصاد وضع نشرات توعوية لعملية الشراء ومراعاة الحاجيات الأساسية لأن هناك عدداً لا بأس به همه أن ينظر إليه على أنه من الطبقة الراقية وهذا على حساب دخله المحدود.



رائد علي الشيخ احمد - تاجر

لا اعتقد أننا نهتم بالثقافة الاستهلاكية بسبب عدم وجود ترتيب وتخطيط للمصروفات والعمل بطريقة غير مبرمجة، والسبب واضح هو أن الذي يتحكم بهذه المصروفات هو الراتب والوضع الاقتصادي الصعب، كم واحد منا يدخن أو يستعمل أكثر من موبايل وهذا إسراف، خاصة إذا كان الشخص محكوماً بدخل معين، أين الثقافة الاستهلاكية؟

هذه عادة أكثر منها ثقافة، حيث إن أغلب الناس ينظرون إلى طريقة الشراء المفرطة بالكماليات على أنها واحدة من الطرق التي تجعل الناس يقولون إن فلانا غني أو صاحب واجب، وقد يكون قد وقع في ديون «الها اول ما لها آخر» وقد يدفع ثمن هذه البهجة غالياً خاصة أننا في وضع اقتصادي صعب ويجب علينا أن نؤقلم وضعنا المعيشي بما هو موجود من راتب أو دخل.



نضال مشرقى - مهندس

لا توجد عندنا ثقافة استهلاكية وإنما عادات شرائية فوضوية، حيث كان الوضع الاقتصادي في السابق أفضل، وأصبح الناس يحصلون على المزيد من النقود فيتحسن شعورهم بالأمان الاقتصادي وتزداد مصاريفهم بشكل غير منظم، ومع ازدياد دخلهم أكثر وأكثر، يعتادون على هذا المستوى الجديد من المعيشة، وتصبح السلع التي كانت كمالية بالأمس ضرورية اليوم، وهذا يدخل المرء في دوامة من الضغوط التي تنقص سعادته. أما الوضع الجديد الذي جعل من الصعوبة توفير كل الاحتياجات بسبب الأزمة المالية والغلاء فإن أغلب المواطنين يعتمدون في ظلهم على تقنين بعض المشتريات، وإن أهل الدار هم أدرى بمصاريف البيت حيث إن الرجل أكثر إسرافاً، والمرأة تعتبر أكثر اقتصادية منه، والراتب هو ما يحدد قيمة المشتريات وأصبحت هذه الثقافة مفروضة علينا، فهي لم تولد وإنما جاءت بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.



طاهر أبو شملة - موظف في وزارة الأشغال العامة

هذه الثقافة موجودة وبشكل كبير في المجتمع خاصة عند وجود عروضات وتنزيلات على البضائع في نهاية الموسم، لكن الناس غير قادرين على شراء كل حاجياتهم بسبب الوضع المعيشي الصعب، فما بالك إذا لم يكن هناك راتب أو تأخرت فهم لا يستطيعون شراء كل ما يلزم، فالكماليات أو الإسراف في الشراء أصبح يعتمد على الراتب، وقد تأثرت الشرائح الاجتماعية بعضها بالبعض في نشر هذه الأنماط في عملية تقليد جماعية مؤثرين بعضهم على البعض الآخر.

يجب أن تكون جهات مثل حماية المستهلك والمواطنين أنفسهم تعد نشرات تبين الحقيقة الكامنة وراء تحويل المواطنين إلى مستهلكين، وهذا كله يأتي من خلال دورات أو تعليم الناس أن كل البضائع متوفرة، وإن على المواطنين أن يكونوا على دراية أن هذه العروضات هي فقط للربح وألا ينجر المرء وراء هذه العروضات المزيفة، والرقابة الدائمة عليها طوال السنة، المواطن هو من يتحمل مصاريف بيته، أما إذا كان له غرض آخر في «الفشخرة» فعليه أن يتحمل تبعات الديون التي لن ترحمه.



نزار حبش - صحفي

الوضع المالي الصعب جعل من أغلب المواطنين يتجهون إلى تسهيلات البنوك والقروض من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وبالتالي صار هناك ثقافة مرهونة للبنوك وليس ثقافة استهلاكية وهذا كله تتحمل وزره الحكومة، الكل يريد أن يظهر بأنه ذو مستوى عال، وهذا جعل أغلب المواطنين يقعون في ديون عالية يصعب تجاوزها، فثقافة الاستهلاك وامتلاك واستخدام عدد أكبر من السلع والخدمات وتحقيق المكانة الاجتماعية والناس أصبحوا لا يجدون سعادتهم إلا في شراء وامتلاك المزيد من السلع، وأصبح مقدار ما ينفقه المرء على السلع الكمالية دليلاً على النجاح والمكانة الاجتماعية المرموقة. وزي ما بقول المثل «على قد لحافك مد رجليك»، يجب إيجاد طرق بديلة للتخلص من آثار الديون المتركمة على المواطنين والاتجاه الصحيح هو الاستثمار في الأرض بل من الحديث عن ثقافة استهلاك، ونحن في أغلب الأحيان نجد أن ديون البنوك تجعل المواطن عاجزاً عن تسديد جزء من ديونه، كذلك دعم الزراعة بجزء بسيط من الميزانية بحيث لا تتقاضى سوى أقل من 1% مقارنة بميزانية الأمن التي لها حصة الأسد، يجب على المواطنين أن يغيروا نظرة الثقافة الاستهلاكية هذه إلى ثقافة منتجة.



زكريا نيهان - مهندس في شركة الاتصالات

هذا يعتمد على الدخل، فإذا كان دخل المواطن عالياً فإنه سيستجيب لكل الطلبات سواء الأساسية أو الكمالية، وبالتالي لا يراعي ما هو مطلوب عند الشراء، وأصحاب الدخل المتوسط يحاولون أن ينهوا مصاريف الشهر دون أي ديون أو عوائق مادية كبيرة، خاصة في ظل التسهيلات والقروض التي اعتمدها البنوك وجعلت المواطنين مرهونين لهذه الطلبات مع العلم أن المواطن هو من يتحمل وزر ديونه والبنوك لا تجبر أحداً على الاقتراض منها.

يجب أن تكون هناك ثقافة تحديد مشتريات وليس بيع وديون، فالمطلوب الشراء على قدر الراتب، وشراء المواد والحاجات الأساسية، حيث إن التوفير هو السمة الغالبة الآن بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وعلى الجميع عدم التباهي بزيادة المصروفات على أمور ربما تعتبر كماليات غير ضرورية، فنحن سنعتاد على هذا المستوى الجديد من المعيشة، كما أن السلع التي كانت كمالية بالأمس ستصبح ضرورية اليوم.



هذه
الزاوية
برعاية

ماذا لو كنت مسؤولاً عن تطوير القطاع العقاري في نابلس؟

حياة وسوق - بشار دراغمة

يشغل تطوير القطاع العقاري في محافظة نابلس بال الكثير من المعنيين والمهتمين في هذا المجال بالمحافظة، وتتباين الآراء والأفكار حول سبل تطوير هذا القطاع المهم، وفي الوقت الذي يدعو فيه البعض إلى التوسع أفقياً في البناء، يؤكد آخرون على ضرورة التركيز على التوسع العمودي خاصة في المناطق الحيوية، وضرورة الاهتمام بالساحات والمرافق العامة، والدعوة لوجود قوانين تنظم عمل العمارات السكنية وعدم السماح ببيع الشقق أو تأجيرها دون اكتمال كافة الخدمات اللازمة.

«حياة وسوق» التقت عدداً من المهتمين بهذا المجال للتعرف على اقتراحاتهم.

المهندس محمد الشنار - رجل أعمال ومستثمر في القطاع العقاري



إن التخطيط العمراني لأي منطقته يحتاج إلى نظرة استشرافية بعيدة المدى تفهم الحاجات والإمكانيات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة الحقيقية. وإذا نظرنا إلى واقع التجربة الفلسطينية في هذا المجال نجد أنها لم تؤد الدور المطلوب منها لتاريخه وأنها كانت في مناطق محددة بعيدة عن البعد الاستراتيجي. وحتى نستطيع تحقيق التطوير العمراني فإننا لا بد أولاً من تخطيط الإقليم الذي يشمل جميع مكونات المنطقة المستهدفة بالتكامل مع المؤسسات ذات العلاقة بالبنية التحتية والخدمات العامة.

لتؤدي دورها في التخطيط الشامل للوطن وتسهيل إجراءات إعداد المشاريع التنظيمية لتكون رافعة للواقع العمراني والبعد عن مركزية القرار في تنفيذ المشاريع وتصديقها وبالتزام في وضع خطط البنية التحتية التي تخدم هذه المشاريع.

إن تسهيل الإجراءات وتنظيم المناطق الجديدة سيكون له دور اقتصادي تنموي كبير بالإضافة إلى الأثر الاجتماعي في حل مشاكل كثير من الشباب في إيجاد فرص العمل والسكن في ذات الوقت.

المهندس سمح طييلة - مدير عام شركة طييلة للمهندسة والمقاولات



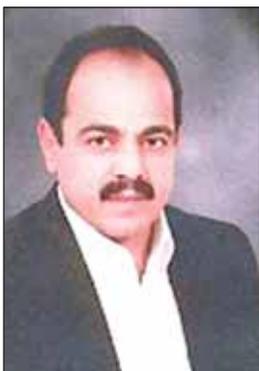
والعمل لحل مشكلة المرور في منطقة «عناق الزجاج» وهو الشارع الذي يمر من أمام المستشفى الوطني، وكذلك حل مشاكل

الاختناك المروري في أكثر من مكان من خلال إقامة أنفاق وجسور وطرق خارجية. وهناك قضية في غاية الأهمية تتعلق بالمباني السكنية، إذ يجب عدم السماح لأصحاب العمارات بتأجير أو بيع عماراتهم إلا عندما تكون جاهزة تماماً للسكن، وألا يكون المواطن ضحية لاستغلال البعض، لأن المواطن بالأساس يجهل حقوقه، وبالتالي المطلوب أن تكون هناك قوانين تنظم عمل العمارات السكنية، وآليات محددة لإدارتها.

من الضروري التركيز على التوسع الأفقي في مدينة نابلس، وإيجاد الخدمات الضرورية من مياه وكهرباء وطرق وغيرها إلى المناطق الجديدة مع ضرورة عدم المبالغة في هذه الخدمات بحيث تتناسب مع الوضع الاقتصادي القائم، وضمان إيصال الخدمات لأكثر مسافات ممكنة. ومن الضروري جداً أن تتلاءم ارتفاعات العمارات مع حجم خدمات البنية التحتية المقدمة، حتى لا نجد أنفسنا في ورطة في المستقبل، مع ضرورة تخصيص مناطق جديدة للأبنية العالية بهدف حل مشاكل ذوي الدخل المحدود ومساعدتهم على توفير السكن المناسب لهم مع ضرورة الحفاظ على طابع المدينة.

وهناك ضرورة كذلك لتوسيع الشوارع وإيجاد شوارع جديدة بالإضافة لخلق حدائق للسكان في أكثر من منطقة، وضمان توفر سبل الترفيه، مع أهمية وجود ملاعب وحدائق للأطفال ومرافق حيوية لقطاع الشباب وهذا موضوع مهم جداً. ويجب العمل كذلك على إيجاد مساحات واسعة في مركز المدينة وعدم إضافة أبنية جديدة في المناطق المكتظة خاصة في منطقة ميدان الشهداء،

بشير حنني - مدير عام شركة برذرز للمقاولات



مهمة وحيوية. ومن الضروري أيضاً أن يكون هناك دعم للتطوير العمراني من خلال تخفيف شروط البناء والترخيص وعدم تعقيد الأمور، وعدم

فرض رسوم باهظة على التراخيص كما هو عليه الحال الآن، فالمطلوب هو تطوير الوضع العمراني الذي يعتبر جزءاً أساسياً من التطور الحضاري والنهضة الاقتصادية، وكل ذلك من شأنه في النهاية أن يزيد من فرص العمل وخفض نسبة البطالة، لوجود إنشاءات جديدة وقطاعات اقتصادية جديدة وفي مناطق مهمة.

وأيضاً يمكن أن يكون هناك آلية تسمح بالبناء في مناطق الوقف الإسلامي أو المناطق الأثرية غير المستغلة بحيث يتم الحفاظ على الآثار واستغلال المكان بأبنية جديدة ومهمة.

موضوع التطوير العمراني في محافظة نابلس يعتبر قضية بالغة الأهمية، ولو افترضنا أنني كلفت بمتابعة هذا الموضوع فإن الكثير من الأمور يمكن القيام بها، والموضوع بالتأكيد يرتبط ارتباطاً مباشراً بالوضع الاقتصادي. والمطلوب أولاً العمل على توسعة الهيكل التنظيمي لمدينة نابلس، الأمر الذي ينعكس إيجاباً وبشكل مباشر على الوضع الاقتصادي، فالكثير من المستثمرين ورجال الأعمال لا يضطرون إلى استئجار مكاتب وشركات أو حتى محلات عندما يكون بوسعهم البناء داخل المخطط التنظيمي وبأسعار معقولة، وإنما يكون لهم أبنية مملوكة لهم، وكذلك الحال بالنسبة للمواطنين وأمور السكن.

كما أن مدينة نابلس يوجد بها ميزة مختلفة عن بقية المدن الفلسطينية، وهي أن كل المناطق الإستراتيجية محصورة في منطقة معينة وصغيرة، ومنها مركز البلد ورفيديا وبالتالي فإنه من الضروري دعم البناء العمودي في هذه المناطق لأهميته وأن يكون هناك سماح من قبل الجهات المسؤولة لبناء عمارات ومجمعات تجارية تصل إلى 20 طابقاً مثلاً، وهذا الأمر من شأنه استيعاب الكثير من القطاعات التجارية والإنتاجية وفي مناطق

مهند الرابي - مدير عام شركة ديارنا للتطوير العقاري والاستثمار



قابل للتعديل خلال السنوات الخمس المقبلة. تحديد مراكز القوة والضعف في حركة التطوير العمراني ضمن المخطط التنظيمي المتفق عليه. تعميم

المخطط التنظيمي للمحافظة على كافة الجهات ذات العلاقة وبالأخص شركات التطوير العقاري والاستثمار. - مراسلة كافة شركات التطوير العقاري والاستثمار العاملة خارج الوطن وإعلامهم بوجود خطة إستراتيجية وتوضيح خطة العمل للسنوات الخمس المقبلة. - إشراك البنوك بالخطة التطويرية والطلب منهم البدء بعمل حملة منظمة للتعريف بأهمية دورها (البنوك) في قطاع الإنشاءات حيث إن لها دوراً حيوياً في المساهمة بالتنمية الاقتصادية من خلال رفد القطاعات الاقتصادية بالتمويل اللازم. - دعم الهيكل المنظم لعلاقة شركات التطوير العقاري ليكون الجهة المخولة للتنسيق مع الحكم المحلي والبلديات خلال البدء بتنفيذ المخطط الاستراتيجي العام وإشراكهم بكافة الخطوات العملية أولاً بأول.

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات العشر الماضية مجموعة من العوامل والمتغيرات التي هيأت أرضية مناسبة للاستثمار في قطاع العقارات بعضها يتعلق بعوامل محلية مرتبطة بشكل رئيسي بنسبة التطور الطبيعي والحاجة للسكن وأخرى بعوامل اقتصادية وسياسية. وتركز هذا التطور وبشكل كبير جداً في منطقة رام الله تبعاً للأبعاد السياسية المرتبطة بوجود مركز السلطة والوزارات وقربها من القدس وعوامل أخرى، وهذا التطور شمل أيضاً كافة المحافظات ومن ضمنها محافظة نابلس التي أخذت جزءاً لا يستهان به من هذا التطور.

ومع وجود هذا النوع من التطور إلا أننا نستطيع أن نقول إن هنالك حاجة لوجود خطة إستراتيجية شاملة تكون هي المرجعية لكافة شركات التطوير العقاري. وهذه الخطة الإستراتيجية يجب أن تكون شاملة لكافة محافظات الوطن ضمن رؤية واحدة، على أن يتفرع منها خطط منفصلة لكل محافظة من منطلق أن مساحة الأراضي لكافة المحافظات متداخلة إضافة إلى أن هذه المساحات تعتبر صغيرة نسبياً، ولنكون أكثر وضوحاً سنقوم بتقديم مجموعة من النقاط التي يجب أن تركز عليها الخطة الإستراتيجية المطلوبة لمحافظة نابلس مثلاً خلال السنوات الخمس المقبلة والتي نتوقع أن تبرز تقدماً كبيراً في حال تنفيذها على أرض الواقع:

- العمل ضمن المخطط التنظيمي المعتمد من قبل وزارة الحكم المحلي على أن يكون هذا المخطط غير

عبر شركات واسعة ومفتوحة مع القطاعين الخاص والأهلي وبمباركة وترحيب من الحكومة

«باديكو القابضة» تبلور إستراتيجية نوعية لسد الفجوة بين مهارات الطلبة ومتطلبات سوق العمل وتصويب مخرجات التعليم الجامعي

تخصصات أكاديمية ومهنية مغايرة ليست الصناعة والزراعة ضمنها مع إظهار إقبال طفيف على مواضيع مرتبطة بالسياحة.

وترى «باديكو القابضة» في مبادراتها الأخيرة ترجمة عملية لرسالتها وسعيها الممنهج لبناء شخصية الطالب والخريج ومنح الشباب الحافزية للتعلم المستمر، وتعزيز قدرتهم على مواكبة التطورات في مجالاتهم، وإرساء قواعد الشراكة الضرورية بين القطاعين الأكاديمي والخاص وتوثيق التعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية والحكومية والأهلية في هذا السياق.

وعمدت «باديكو القابضة» في هذا الإطار إلى تخصيص جزء كبير من حجم استثماراتها لتنفيذ وتطوير مشاريع كبرى في محافظة أريحا والأغوار بهدف إحياء البوابة الشرقية لفلسطين ومحيطها استثمارياً، وما يشمله ذلك من توفير آلاف فرص العمل، وإنعاش اقتصاد المحافظة، حيث أطلقت الشركة مشروع «بوابة أريحا العقاري» برأس مال مبدئي يبلغ 50 مليون دولار، ويعد واحداً من أضخم المشاريع الاستثمارية للشركة، ومن المتوقع أن يوفر المشروع، وهو سيأحي سكاني ترفيهي؛ حوالي 3000 فرصة عمل، إضافة إلى مشروع مزارع النخيل «نخيل فلسطين» لإنتاج وتعبئة وتغليف تمور المجهول، برأس مال يبلغ 15 مليون دولار، ويتوقع أن يصل عدد أشجار النخيل المزروعة مع نهاية العام الحالي إلى 36 ألف شجرة ستضاعف إنتاجها الذي بلغ 250 طناً هذا العام، وليشكل في عام 2017 نصف الإنتاج الفلسطيني من التمور بحوالي 3000 طن، ويشغل المشروع حالياً 60 موظفاً دائماً، فيما يرتفع عدد العاملين في موسم الحصاد إلى 120 عاملاً.

وقال حليله إن الدراسة التي قامت الشركة بدعمها وتمويلها تأتي في إطار التزام الشركة تجاه قطاع الخريجين والشباب، وتنطلق من الإيمان بأهمية العمل بشراكة مع كافة القطاعات لا سيما التي تعنى بتمكين الشباب ووضع الآليات والسياسات لإخراجهم من مأزق البطالة الذي يؤرق الجميع على كافة الصعد، وذلك من خلال تأهيلهم وصقل مهاراتهم سواء العملية أو الشخصية والقيادية ليتمكنوا من اجتياز تحديات التوظيف ومعايير سوق العمل، إلى جانب دراسة متطلبات السوق وخلق فرص العمل عبر تأسيس مزيد من المشاريع والمبادرات لاستيعاب الخريجين والشباب وبما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

وأضاف حليله: «هذه مسؤولية نتحملها جميعاً، ونحن واثقون أن التركيز على هذه القضية ورفع مستوى الاهتمام والعمل الجاد والمشارك من شأنه أن يثمر بنتائج ومبادرات وسياسات جديدة تسهم في حل أزمة البطالة وتحسد من الفقر وتمكين الشباب من مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، لا سيما مع استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مقدرات الشعب الفلسطيني وموارده».

وقدر حليله أن وضع السوق في أريحا، من حيث المشاركة في القوى العاملة والبطالة لا يختلف كثيراً عن باقي المحافظات، ربما باستثناء ارتفاع مشاركة النساء، وتدني نسبة البطالة بوجود مناطق صناعية ومستوطنات إسرائيلية ذكر بأنها تبحث عن عمالة غير ماهرة، ما يبقي البطالة بين الخريجين مرتفعة. وأعرب حليله عن أمله في أن تنجح «باديكو القابضة» والأطراف المختلفة في المساهمة بحل مشكلة التباين بين مخرجات التعليم وسوق العمل في أريحا، بما يشكل نموذجاً يحتذى في باقي المحافظات.



توقيع الاتفاقيات بين شركاء مبادرة «تميز»

العاملة في محافظة أريحا بنحو 9 آلاف فرصة عمل توفرها قطاعات الصناعة (5000 فرصة عمل) وخاصة المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا، والسياحة (3000 فرصة عمل)، والزراعة (1000 فرصة عمل)، وهي القطاعات التي تمضي «باديكو القابضة» ضمنها في إقامة ثلاثة مشاريع ضخمة في المحافظة قليلة الكثافة السكانية كبيرة المساحة والتي تشكل 10,5% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وأعلنت «باديكو القابضة» بدء ثلاثة مشاريع استثمارية سياحية وزراعية وصناعية في محافظة أريحا والأغوار المستهدفة بالاستيطان والضم، لكن فرص العمل التي ستوفرها المشاريع يتطلب أغلبها تخصصات ومهارات لا يلبها واقع خريجي المحافظة ولا طلبتها المنتظمون في الجامعات المحلية والدولية الذين يقدر عددهم بنحو 3000 طالب وطالبة.

وتشتهر محافظة أريحا والأغوار بالزراعة وخصوصاً الخضار والحمضيات والموز والتمور ومنتجات الثروة الحيوانية، وهي تشكل جزءاً مهماً من سلة الغذاء الفلسطينية وتعرف كمقصد سياحي وخاصة في الشتاء والربيع كمشتى فلسطيني، وتعتبر الصناعة وخصوصاً التصنيع الزراعي ثالث القطاعات الاقتصادية الأساسية فيها، لكن الدراسة تظهر بوضوح عزوف طلاب المحافظة عن الالتحاق بتخصصات ذات علاقة باحتياجات هذه القطاعات يقابله تهافت على تخصصات يطول فيها جيش البطالة وطوابير منتظري العمل بين خريجي محافظة لا تملك أكثر من 1209 منشأة اقتصادية أغلبها صغير، وتتميز بصغر حجم سوق العمل ومحدودية قدرتها على استيعاب الخريجين.

وتتضمن الدراسة مؤشرات لافتة تشير إلى علاقة عكسية بين حجم العمالة والفقر وبين أعداد الخريجين ونسبة الأمية، ما يسلط الضوء على وقائع أخرى، حيث ترتفع المشاركة في مجموع قوة العمل البشرية في المحافظة وتسجل 48,6% مقارنة مع 43% على مستوى الوطن. بينما تتدني نسبة العاطلين عن العمل فيها إلى 12,7% مقارنة مع 21% في الوطن، وتزداد معدلات توظيف الإناث ومشاركتهن في العمل (22,2% مقابل 17% في الوطن).

كل ذلك يقابله ارتفاع نسبة الفقر إلى 24,4% مقابل 18,3% في الوطن وارتفاع نسبة الأمية إلى نحو 7% بين أبنائها فيما تتدني النسبة في الوطن دون الـ 3%. وتبدو المشكلة في عدم مواءمة التخصصات لسوق العمل نظراً لتوجهات طلبة المدارس في المرحلة الثانوية التي تظهر رغبتهم بالتوجه إلى

وتأتي مبادرتنا «باديكو القابضة» وشركائنا، في وقت قاد فيه شباب فلسطيني غاضب حراكاً اجتماعياً في الشارع بمفردات الربيع العربي خصوصاً ضد الفقر والبطالة التي تجاوزت نسبة الـ 35% بين الشباب بين 15 و29 عاماً مقارنة مع نسبة بطالة وطنية بلغت بين مجمل القوى العاملة 21%، وهي بطالة ترتفع إلى 50% بين الخريجين عموماً وتصل إلى 60% بين خريجي التخصصات الأدبية وفق احصاءات صدرت عام 2011 المنصرم.

وتكتسب المبادرتان أهمية وإلحاحاً إضافيين عند مقارنة معطيات العام الماضي مع ما سبقها وهو ما يبين ظاهرة تتخذ منحى تصاعدياً، حيث سجلت نسبة البطالة بين خريجي عام 2010 46,5%، ما يعني ارتفاع البطالة وسط صفوف هذه الفئة الشبابية بأربع درجات مئوية خلال عام واحد فقط. وعبر الرئيس التنفيذي لشركة باديكو القابضة سمير حليله عن قلقه إزاء المعطيات الرقمية أنفة الذكر، وقال إن تحليلها يؤشر بوضوح إلى ظاهرة تنم عن خلل بنيوي لافت يساور التعليم العالي الفلسطيني الذي يجنح باطراد وبخلاف الاحتياجات نحو التعليم الأكاديمي وبتجاه تخصصات بعينها يحبذها المجتمع أكثر في إشارة إلى الطب والصيدلة والمحاماة والهندسة في بلد يوجد فيه اليوم مهندس لكل ثمانية فنيين.

ولا تتعدى نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني المطلوب في سوق العمل المحلية التي تشكو من عدم توفر العمالة الماهرة الـ 3,5% من إجمالي عدد الطلبة الدارسين الذين قدر عددهم بـ 230000 طالب وطالبة يلتحقون بـ 13 جامعة حالياً بزيادة تقترب من 30 ألف طالب عن العام الدراسي الذي سبقه.

دراسة «واقع سوق العمل وفرص

الخريجين في محافظة أريحا والأغوار»

ويقدر رئيس دائرة الأعمال في جامعة القدس الأستاذ محمد شريعة في دراسته المعدة لصالح «باديكو القابضة» والمجلس الشبابي المحلي في محافظة أريحا عدد طلبة المحافظة في الجامعات بنحو 2540 طالباً وطالبة يلتحق نحو 2300 منهم بجامعتي القدس والقدس المفتوحة ويتوزع الباقي على 6 جامعات وكليات أخرى بالضفة، إضافة إلى نحو 400 طالب يتابعون دراستهم خارج الوطن يلتحقون بكليات وتخصصات أغلبها في مجال العلوم الإنسانية وهي تخصصات يعجز نحو ثلثي الخريجين منها في إيجاد وظيفة ملائمة للشهادة. وتقدر الدراسة الطلب المستقبلي على القوى

حياة وسوق - نائل موسى

تعكس المبادرات والبرامج النوعية لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة «باديكو القابضة» التزام الشركة المعلن بدعم التعليم، وتحفيز الريادية والإبداع وتمكين الشباب، ضمن مسؤولية اجتماعية وطنية تجاه الشعب الفلسطيني. وتسعى «باديكو القابضة» من خلال مبادراتها إلى تقليص الفجوة القائمة بين مهارات الخريجين واحتياجات سوق العمل عبر بناء شركات واسعة ترمي إلى الارتقاء بنوعية التعليم ودفعه إلى مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع وتعزيز مهارات الطلاب والخريجين وتحسين فرص منافستهم وتوظيفهم في سوق العمل المحلية والدولية.

وتؤشر مشاريع رائدة أطلقتها «باديكو القابضة» من أريحا ورام الله بالشراكة مع منظمات واتحادات شبابية محلية ودولية، وجامعات، وبحضور رسمي رفيع، إلى نوعية التخصصات المطروحة، والمناهج، والتوسع الأفقي في التعليم العالي على حساب النوعية، كأسباب رئيسية لأزمة بطالة خانقة بين صفوف هذه الفئة، وتعطل نصف الخريجين الذين حملت الدراسات اختياراتهم غير المدروسة جزءاً وافراً من المسؤولية عن اختلال معادلة سوق العمل المحلية. وتعمل «باديكو القابضة» ضمن مسؤوليتها المجتمعية والوطنية مع شركاء ومهتمين باتجاه توفير مرجع علمي أساسي يستند إلى الأرقام وتحليلها لبناء استراتيجية وطنية متكاملة تعيد التوازن إلى معادلة العرض والطلب المختلة في سوق العمل.

وفي سبيل بلوغ هدفها المعلن، نفذت «باديكو القابضة» بالتعاون مع مجلس محلي شبابي أريحا دراسة حول «واقع سوق العمل وفرص الخريجين في محافظة أريحا والأغوار»، تهدف إلى تحليل جانبي العرض والطلب في سوق العمل في المحافظة بغية توجيه الأنظار إلى اختلال معادلتها في المنطقة، وتوفير مرجع أساسي لبناء استراتيجية للتعامل مع هذه المشكلة وتوجيه الطلبة لدراسة التخصصات المناسبة لمنطقتهم وإعادة تأهيل الخريجين منهم. وأتبع «باديكو القابضة» دراستها حول أريحا والأغوار بأن أطلقت من رام الله بالشراكة مع منتدى شارك الشبابي والمؤسسة الدولية للشباب، و3 جامعات فلسطينية، واتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية «بيتا»، ومنظمة العمل الدولية برنامج «تميز» وهو مشروع نوعي يهدف إلى تأهيل الطلاب والخريجين لدخول سوق العمل، وتحسين فرص منافستهم في السوق المحلية والدولية من خلال برنامج متكامل صمم لهذا الغرض.

ويرى خبراء في «دراسة محافظة أريحا» وبرنامج «تميز» وغايتهم إضافة استراتيجية نوعية جديدة للفكر الفلسطيني التنموي التخطيطي بعيد المدى، غير مسبوق من جانب، وتشاركي بين القطاعات العامة والخاصة والعمل الأهلي، من جانب آخر، ضمن توجه يتسق ورؤية «باديكو القابضة» المستندة إلى القيام بتدخل حقيقي ملموس يلبي حاجات المجتمع والاقتصاد. وتتلور في المبادرات آلية عمل تنطلق بالتوازي على مساري تعديل توجهات ورغبات الطلبة لدراسة التخصصات المناسبة لمنطقتهم، بما يغير في الثقافة العامة السائدة، ويعيد تأهيل الخريجين ويمكنهم من إيجاد عمل لائق، بما في ذلك في مشاريع الشركة الكبيرة، ويحث الجامعات على مراجعة العملية التعليمية لناحية التخصصات المطروحة والمناهج وطرائق التدريس، وهو ما اعتبر تطوراً استراتيجياً نوعياً في الفكر التخطيطي الفلسطيني.



ورشة عمل «دراسة واقع سوق العمل وفرص الخريجين في منطقة أريحا»

سياسات التعليم العالي عبر خلق شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، والمؤسسات الشبابية، والأهلية والجامعات، وأيضاً عبر تنفيذ برامج لخدمة الخريجين وتعزيز دورهم والاطلاع على احتياجاتهم لتلبية احتياجات السوق الفلسطينية من كافة التخصصات، مشدداً على أن الطالب يجب أن يكون محور العملية التعليمية.

ويعتبر مدير عام منتدى شارك الشبابي بدر زماعرة البرنامج إضافة نوعية ونموذجاً للشراكة الفاعلة التي تهدف إلى تمكين وتطوير الشباب الفلسطيني وزيادة دافعيتهم وتحسين فرص منافستهم في سوق العمل من خلال برنامج متكامل صمم خصيصاً لهذا الغرض، وأوضح أن البرنامج بحاجة لجهود مستمرة لعدة سنوات، بحيث تتم مواكبة الطالب الجامعي لمدة سنتين، ويتلقى برنامجاً مكثفياً، وأكد أن على الطالب أن يتعامل مع البرنامج بجدية ومثابرة لأنه لن يبلغ النجاح دون بذل الجهد والتعب. من جهته أشار د.محمد المبيض مدير مؤسسة الشباب الدولية أنه تم الخروج ببرنامج تميز بعد المقارنة والاستفادة من تجارب العديد من الدول التي تعمل بها المؤسسة، مؤكداً أنه تمّ الخروج بالبرنامج بعد مقارنة وضع التعليم في دول أخرى، وأشار إلى ضرورة عمل دراسات استشرافية للسنوات الخمس والعشر القادمة، من أجل إرشاد الطلبة في اختيار تخصصاتهم وفق متغيرات التكنولوجيا والسوق. وفي كلمته عن الجامعات المشاركة في البرنامج أشار د.رامي الحمد الله إلى مشكلة التخصصات وتكرارها في الجامعات الفلسطينية بسبب عدم وجود خطة منهجية ما يعني ضرورة العمل على إيجاد تخطيط للتخصصات. وأشار في كلمته إلى تجربة جامعة النجاح التي سعت إلى تطوير التعليم الأكاديمي ومهارات الطلبة. وأكد أنه يجب التشبيك مع الجامعات لرفع كفاءات الطلبة وإنشاء مجالس تنمية الكفاءات تتكون من الأكاديميين والقطاع الخاص.

ولوضع البرنامج موضع التنفيذ أرفق الشركاء الإعلان عن البرنامج بتوقيع الاتفاقيات بين الشركاء والجامعات المشاركة في البرنامج وهي «باديكو القابضة» ومنتدى شارك ومؤسسة الشباب الدولية ممثلة بمديرها د.محمد المبيض وجامعة البوليتكنيك- الخليل ممثلة برئيسها د.إبراهيم المصري، وجامعة النجاح الوطنية ممثلة برئيسها د.رامي الحمد لله، واتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية «بيتا» ممثلاً برئيس مجلس إدارته حسن قاسم، بحضور ورعاية رئيس الوزراء ورئيس مجلس إدارة «باديكو القابضة» مبقين الباب مفتوحاً من أجل مزيد من الشراكات. وهو إعلان تابعته بفرح وأمل حينين سلامة طالبة الحقوق من جامعة القدس التي قدرت في «غفلة» ونزولاً عند رغبة الأهل أن المحاماة مهنة يجلها ويحبها المجتمع، لكن هم إيجاد وظيفة لائقة يطاردها وعشرات آلاف الطلبة الذين أيقنوا في لحظة «صحوة» أنهم أخفقوا في تحديد رؤيتهم المستقبلية ومضوا إلى طوابير البطالة بإرادتهم، ولسان حال حينين يردد بصمت: هل يصلح «تميز» الذي احتضنها في وقت ملائم... ما أفسده سوء الاختيار؟.

ولتسليط الضوء على هذا الجانب، قرّن الرئيس التنفيذي لشركة «باديكو القابضة» واقع التعليم الجامعي في الأراضي الفلسطينية مع نظيره في إسرائيل حيث تعمل 8 جامعات يدرس فيها نحو 170 ألف طالب، وأضعا التفوق الفلسطيني العديدي في خاانة الكم في وقت بقيت نوعية التعليم متواضعة، وهو تحليل بدأ رئيس الوزراء متفقاً معه بقوله: «نعم عدد الجامعات كبير، لكنني وبالرغم من ذلك أرحب بإنشاء الجامعة الـ14 إذا كانت جامعة أو كلية زراعية في الأغوار على سبيل المثال سواء في أريحا أو في الجفثك، وأرحب بكل ما ينسجم مع جهود السلطة الوطنية في فرض الوقائع الإيجابية على الأرض».

ويهدف برنامج «تميز» إلى دمج الخريجين وإكسابهم مهارات حياتية وتخصصية تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل، عبر برنامج تدريبي يمتد لسنتين في إحدى الشركات ضمن مبادرة قال رئيس الوزراء إنها تشكل نموذجاً للعمل، حتى من قبل الحكومة التي أعرب عن أمله في أن تتاح الموارد اللازمة «بما يمكن الحكومة من دعم هذه المبادرة وعدم الاكتفاء بالتصفيق، وبما يضمن توسيعها لتشمل كل الخريجين».

وجاء إطلاق البرنامج كنتاج أكثر من عام من العمل والجهود المشتركة ما بين باديكو القابضة ومؤسسات رسمية وأهلية وشبابية محلية ودولية، ويتزامن أيضاً مع الربيع الفلسطيني والحراك الشبابي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية. وقال حليله إن «باديكو القابضة» عملت في أكثر من مناسبة وبالشراكة مع عدة قطاعات ومؤسسات لدراسة الواقع الراهن لطلبة الجامعات والخريجين والفجوة الواضحة بين مؤهلات طلبة الجامعات ومهاراتهم من ناحية ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى، بهدف الخروج بنتائج واقعية وتوصيات مهمة قابلة للتطبيق.

واعتمد واضعو البرنامج أساساً على نتائج عدة أبحاث ودراسات حديثة صدرت عن مؤسسات رسمية وأخرى متخصصة في قطاعات التعليم والشباب، خصوصاً في ظل مواجهة القطاع الخاص الفلسطيني لمشكلة توظيف طلبة الجامعات نتيجة للفجوة ما بين متطلبات واحتياجات السوق وبين مهارات الخريجين. ويرى حليله من واقع التجربة أن هذا العصر بات لزاماً التركيز فيه على التعلم عوضاً عن التعليم والتلقين، وذلك بسبب التسارع الحاصل في العلوم المختلفة والتطور التكنولوجي، إضافة إلى التأكيد على عامل الحافزية الذي يعد أحد أهم العوامل لبناء الإنسان المبدع، وهذا يعني تغييراً في نوعية التعليم إلى جانب شخصية الطالب، بما يشمل تعزيز القراءة والثقافة والحافزية والإبداع الفكري والنقد، من أجل إعداد جيل متمكن قادر على بناء الدولة ومؤسساتها واقتصادها.

وتشكو سوق العمل المحلية من عدم جاهزية الخريجين الجدد وهي نقطة يقف عندها حليله ويرى أن الدعوات يجب أن تقتزن بالفعل من أجل تدخل يتعلّق بتطوير جودة التعليم وربطه أكثر مع احتياجات سوق العمل وهي مسؤولية ينبغي على الحكومة الفلسطينية أن تتحمل مسؤولياتها إزاءها في إطار واجبها تجاه القطاع الشبابي وتصحيح

فياض: مشروعاً «تميز» و «دراسة محافظة أريحا» تطور نوعي في التفكير التخطيطي.. والمصري يحذر: البطالة تقلقنا جميعاً

ويرتكز «تميز» على تطوير قدرات الشباب الذاتية ومهاراتهم الحياتية بما يشمل تعزيز الثقافة العامة والتحفيز على التفكير النقدي البناء وتوسيع المدارك والمعارف ومهارات الاتصال والتعبير عن الذات والمهارات اللغوية والتكنولوجية لديهم وبالتوازي تطوير القدرات اللازمة لانخراطهم في سوق العمل عبر مدهم بالمهارات العملية وربط المعارف النظرية الأكاديمية باحتياجات سوق العمل ودعم التعليم من أجل العمل والريادة والتدريب العملي في الوظائف وتعزيز مفاهيم المواطنة والعمل التطوعي وهي شعارات وأهداف تنسجم وتحاكي رسالة ورؤية «باديكو القابضة».

ويأتي البرنامج في إطار التكامل بين المؤسسات الفلسطينية لا سيما القطاع الخاص والمنظمات الأهلية والجامعات، عبر تعزيز سبل التعاون لخدمة خريجي الجامعات، فيما ابقى رواده باب المشاركة في المشروع مشرعاً للحكومة وباقي الجامعات ومن يرغب من القطاعين الخاص والأهلي في مضاعفة أعداد المستفيدين وإدامة البرنامج.

وسيتلقى 240 شاباً وفتاة في إطار المرحلة الأولى من البرنامج تدريبات ممنهجة لتعزيز مهارات التوظيف والريادة الشبابية، والتعلم من خلال الخدمة المجتمعية ومهارات الحياة واللغة والحاسوب، ويسعى إلى تحقيق أعلى درجة توظيف ممكنة للخريجين المشاركين في البرنامج.

ويرى رئيس مجلس إدارة «باديكو القابضة» منيب رشيد المصري أن مشكلة البطالة تتفاقم وباتت تؤرقنا خاصة في خضم الأزمة المالية والسياسية القائمة، وتقلقنا جميعاً حكومة ومؤسسات في السلطة وفي القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة كونها تؤثر على قدرة الاقتصاد الوطني على النمو، ومدى قدرته التنافسية على مستوى المنطقة والعالم.

وأدركت «باديكو القابضة» منذ اللحظة الأولى وفق ما أكده رئيس مجلس إدارتها الحاجة المتزايدة إلى تدخل يفضي إلى سد الفجوة بين مهارات طلبة الجامعات ومتطلبات سوق العمل، وتأثير هذه الفجوة على قابلية طلبة الجامعات من الخريجين للتوظيف في فلسطين، خاصة وأن نسبة البطالة ترتفع بين قطاع خريجي الجامعات.

وتوجد في الأراضي الفلسطينية اليوم 13 جامعة يدرس فيها نحو 230 ألف طالب وطالبة وهو عدد كبير من ناحية عدد الجامعات والطلبة مقارنة مع عدد السكان واحتياجات سوق العمل من هذا النوع من التخصصات.

وفي إطار الدفع باتجاه تحقيق أهداف الدراسة «باديكو القابضة»، دعا المشاركون في ورشة العمل إلى تضافر جهود الأطراف بما فيها المحافظة والبلدية ومؤسسات المجتمع المدني لوضع خطة عمل لمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات قطاع الأعمال في المحافظة، وبما يتضمن إيجاد آلية للإرشاد الأكاديمي في المدارس بهدف توجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة وإجراء دراسة معمّقة حول استحداث تخصصات في المرحلة الثانوية في مجال السياحة وتطبيق التخصص الزراعي في أريحا. واقترح المشاركون آلية تدريب تقوم بمقتضاها مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني بتدريب خريجين من محافظة أريحا بما يوازي 10٪ من عدد موظفيها لمدة ستة أشهر بمكافأة تتراوح بين 200 و300 دولار شهرياً، وهي توصيات اتفق المشاركون على تشكيل لجنة تضم «باديكو القابضة» والمجلس الشبابي المحلي ومحافظة وبلدية أريحا لتتولى متابعة تنفيذها.

مبادرة «تميز»...

وفي مدينة رام الله أطلقت «باديكو القابضة» ومنتدى شارك الشبابي والمؤسسة الدولية للشباب، برنامج «تميز» لتأهيل طلبة الجامعات بالشراكة مع 3 جامعات فلسطينية في حفل حاشد التمثيل رعاه وحضره رئيس الوزراء د. سلام فياض الذي اعتبر «تميز» برنامجاً استراتيجياً يشكل إضافة نوعية للفكر الفلسطيني التنموي التخطيطي بعيد المدى. ويهدف «تميز» إلى تأهيل الشباب وخصوصاً الطلاب والخريجين الذين يعانون من بطالة مرتفعة لدخول سوق العمل، وتحسين فرص منافستهم في السوقين المحلية والدولية من خلال برنامج متكامل صمم لهذا الغرض وطرح في وقت ينشغل فيه الشارع الوطني بالأزمة المالية والاقتصادية الناجمة عن ارتفاع الأسعار، التي شكلت عنواناً لموجة الاحتجاجات الأخيرة، ما يظهر التزام «باديكو القابضة» المبدئي بالعمل على معالجة بعيدة المدى للقضايا الاجتماعية الضاغطة كالبطالة والتباين بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

و«تميز» الذي يرفع شعار «مواطنة وعمل، قيادة وإبداع» برنامج وطني يهدف إلى تمكين وتطوير الشباب الفلسطيني وزيادة دافعيتهم وتحسين فرص منافستهم في سوق العمل عبر برنامج احترافي متكامل صمم خصيصاً لطلبة الجامعات الفلسطينية.



جانب من الحضور في أريحا.

دروس من أزمة المال

علي توفيق الصادق *

أربع سنوات مضت على الأزمة المالية العالمية التي انفجرت مع انهيار المؤسسة المالية العملاقة «ليمان برذرز»، في أيلول 2008، وما زال الاقتصاد العالمي يعاني من آثارها. فنمو الاقتصاد العالمي عام 2011 ظل في حدود 4 في المئة فقط في مقابل نحو 5.4 قبل الأزمة في 2007، ويقدر ألا يتجاوز 3.5 في المئة عام 2012. كما كان نمو التجارة العالمية في 2011 أقل منه في 2007 بنحو 26 في المئة (5.8 في مقابل 7.9 في المئة)، ويتوقع انخفاض معدله إلى نحو 4 في المئة هذه السنة.

ويعاني الكثير من الحكومات، زيادة في عجز موازنتها وفي ارتفاع ديونها، إضافة إلى أن معدلات البطالة في الكثير من البلدان ما زالت مرتفعة. إضافة إلى ذلك، ما زالت المصارف، خصوصا في أوروبا، ضعيفة، وتلقي أزمة اليورو بثقلها على الأوضاع عموما. وفي ظل هذه الأوضاع يتساءل بعضهم عن الدروس التي يمكن استخلاصها من الأزمة، وعن الإجراءات التي على صناعات السياسات اتخاذها لمنع حدوث أزمة مماثلة في المستقبل.

من دون الخوض في أسباب الأزمة واختلاف وجهات النظر فيها، تبين الخبرة الفعلية أن الأخطار تظهر عموما أثناء الأوقات السيئة، لكنها تتراكم أيضا أثناء الأوقات الجيدة. فخلال السنوات الخمس أو العشر التي سبقت الأزمة المالية العالمية، والتي تعتبر فترات جيدة إذ اتسمت بمعدلات تضخم منخفضة ومعدلات نمو مرتفعة ومستقرة، أهمل الجميع، من منظمين ومراقبين ومؤسسات تقويم ومستثمرين، الأخطار أو خفضوا توقعاتهم لمستوياتها.

ومعروف أن الأزمة المالية انطلقت من أزمة الرهن العقاري العالي الأخطار في الولايات المتحدة، وشعرت البلدان النامية بآثارها من خلال التدفقات التجارية والمالية التي تقلصت في ظل الأزمة وما زالت. وكانت بلدان شرق آسيا هي الأفضل في تجاوز الأزمة مقارنة بدول أوروبا ووسط آسيا التي كان أداؤها الأسوأ. فالدول التي تتسم بانفتاح اقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي وبمعدلات ادخار واستثمار مرتفعة، وتديرها حكومات ذات صدقية، هي الدول التي تمكنت من مواجهة الأزمة على أفضل وجه، علما أن الأكثر انفتاحا بينها تلقى أكبر الصدمات.

في ضوء ما تقدم تبرز أهمية الأساسيات الاقتصادية، وسياسات الاقتصاد الكلي، وضبط النظام المالي في تجنب الأزمات أو مواجهتها. وبالنسبة للأساسيات الاقتصادية التي يمكن أن تحمي الاقتصاد من الأزمات المالية تظهر أهمية المؤشرات الآتية: أن يكون وضع الموازنة الحكومية مريحا، أي أنها لا تعاني من عجز دائم وكبير، وأن يكون لدى البنك المركزي احتياطات أجنبية كبيرة نسبيا تتعدى معيار الستة أشهر من قيمة الواردات، وأن يتمتع القطاع المصرفي بصدقية، وأن يكون سعر الصرف مرنا. هذه المؤشرات ضرورية لنمو الاقتصاد في المدى الطويل كما تزيده مرونة لتلقي الصدمات أثناء الأزمات، إضافة إلى أن نسبة منخفضة للدين الخارجي إلى الاحتياطات الدولية، ودين محلي أقل بالعملة الأجنبية، يساعدان على معالجة الأزمات المالية والتصدي لها.

وفي مجال السياسة المالية، على صانعي السياسات أن يعملوا

على تحقيق فوائض مالية وخفض الدين، من أجل توفير فسحة مالية تساعدهم على المناورة أثناء الأزمات. كما يجب عليهم وضع إجراءات تطبق تلقائيا، تكون معاكسة لدورة الأعمال من أجل إنشاء موانع مالية أثناء فترات النمو الاقتصادي. وفي مجال السياسة النقدية، يجب التنبيه إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي الظاهر يمكن أن يضعف الاستقرار المالي في ظل استقرار معدل التضخم، لأن نمو الائتمان وأسعار الأصول يمكن أن يخرج من نطاق السيطرة كما حصل في الكثير من الاقتصادات ومنها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

في ضوء ذلك، على صانعي السياسة النقدية الاستمرار في تفضيل العمل على تحقيق استقرار الأسعار وعلى المنظمين أن يعملوا على الاستقرار المالي، لكن على السياسة النقدية أن تأخذ في الاعتبار الوضع المالي. وتبرز الحاجة إلى تنظيم جديد لمنع حدوث أزمة مالية أخرى، على أن يأخذ في الاعتبار الأمور الآتية:

- تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية ومراقبتها.
- يجب ألا يمنع التنظيم الجديد الابتكار في القطاع المالي.
- التنظيم والرقابة يساعدان في منع الأزمات، لكن على المؤسسات المالية الخاصة أن تأخذ قرارات أفضل.

ورغم أهمية ما سبق، قد يكون في توفير البيانات والمعلومات في أوقاتها، أهمية مماثلة كي تكون القرارات مرتكزة على بيانات ومعلومات دقيقة وصحيحة.

* كاتب مختص في الشؤون الاقتصادية

أسعار الأغذية نذير أزمة في الدول العربية

إبراهيم سيف*

العالمي المتوقع ما بين عامي 2000 و2030، تتطلب زيادة إنتاج الحبوب بنسبة 50 في المئة لأغراض الغذاء ولا يدخل في ذلك الطلب المتزايد عليها لإنتاج الوقود الحيوي.

لا شك في أن الربيع العربي ربما يشكل فرصة لمراجعة ليس الشق السياسي في إدارة الدول العربية، بل السياسات الاقتصادية التي أدت إلى تهميش قطاعات الإنتاج الحقيقي مثل الزراعة. ومع الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية والطلب المحلي وتحسن مستويات المعيشة في الدول العربية، تظهر حاجة ماسة لمراجعة جذرية لبعض السياسات المتبعة والتي من شأنها إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي. كذلك يوفر «الربيع العربي» فرصة لإعادة دراسة التكامل الإقليمي على أسس جديدة تسهل التزاوج بين المصادر المالية وعناصر الإنتاج المادية. وعلى رغم أن ذلك يتطلب من الناحية الواقعية استقرارا وإرادة سياسيين، إلا أن الانتظار حتى يتحسن المناخ السياسي من دون المساهمة فيه يعني البقاء تحت رحمة تذبذبات الأسعار العالمية التي يتجه مؤشرها إلى صعود دائم نتيجة الكثير من العوامل المرتبطة بزيادة الطلب وكلفة الإنتاج في الدول المصدرة.

* باحث اقتصادي في «مركز كارنيغي للشرق الأوسط» - بيروت

عن «الحياة» اللندنية

وهذا أيضا مرتبط بنظام الحوافز المشوه والذي لم يشجع فعليا استغلال المياه. هذه السياسات أدت إلى تحول بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب من دول ذات فوائض إلى دول مستوردة.

ومع الانشغال بالواقع المحلي في الكثير من الدول العربية، أهملت المشاريع الإقليمية التي كان يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الأمن الغذائي العربي من خلال الدمج بين رأس المال الخليجي مثلا والموارد المتاحة في دول مثل السودان ذات الإمكانيات الهائلة وغير المستغلة في القطاع الزراعي. وشهدت السنوات الأخيرة بعض المحاولات لزيادة الاستثمارات العربية الموجهة لدول مثل السودان ومصر في القطاع الزراعي، وهذا يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن لا زال بعيدا جدا من هدف زيادة الاعتماد على الذات وتعزيز الإنتاجية في القطاع الزراعي وفقا لاستراتيجيات تساهم في ذلك.

وفيما يخص المستقبل وكيفية التعامل معه، فإن الدول التي تحاول استعادة زخم النمو وتحقيق مقدار مقبول من الاستقرار الأمني الذي يهيئ لجذب الاستثمارات، ستجد نفسها أمام ضغوطات غير متوقعة لن تأتي هذه المرة من التظاهرات في الميادين بل نتيجة عوامل خارجية. فالنمو السكاني يتواصل، ومع تحسن مستويات المعيشة في دول مثل الصين والهند فإن الطلب العالمي على الغذاء في تزايد. ويقدر تقرير للبنك الدولي أن مواجهة الطلب

الحل، لأسباب عدة، أهمها أن ظاهرة التصحر في ازدياد على المستوى العالمي، والصراع على الموارد المائية يشتد، وقائمة الدول التي تعاني نقصا في أمنها الغذائي في اتساع، إضافة إلى الارتفاع المتوقع في أسعار مدخلات الإنتاج والطاقة، ما يشير إلى أن العالم سيشهد موجة جديدة من ارتفاع الأسعار.

ويرجح أن تشهد الدول العربية تداعيات استثنائية لأسباب في مقدمها الإهمال الكبير الذي لحق بالقطاع الزراعي على مدى العقود الماضية، وتدني نسب الإنتاجية في هذا القطاع، ما أدى إلى هجرات جماعية داخلية من المناطق الزراعية إلى المدن وأطرافها، وبالتالي فإن القطاع عانى من نقص الموارد المخصصة والأيدي العاملة. وثاني الأسباب يتعلق بأن معظم الدول العربية تطبق برامج دعم للسلع الغذائية من خلال الموازنة، ما أدى إلى انعدام الحافز في الكثير من هذه الدول للسعي إلى إيجاد حلول جذرية لتفانم مشكلة الأمن الغذائي. ويعني ارتفاع الأسعار العالمية زيادة في عجز الموازنات في الدول غير الخليجية. أما دول الخليج التي تتمتع بفوائض مالية فهي تعاني من الفاتورة الباهظة للواردات الغذائية.

والعنصر الثالث مرتبط بالمياه وندرته. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموما، من أفقر المناطق عالميا من حيث وفرة المصادر المائية المتجددة، ولا يتم فيها استغلال كميات الأمطار جيدا،

فيما لا يزال كثير من الدول العربية يسعى إلى التعايش مع نتائج «الربيع العربي» وتداعياته الاقتصادية، تطل برأسها بواذر أزمة جديدة تتعلق بالارتفاع المتوقع في أسعار السلع الغذائية وما ترتبه من استحقاقات ليس في بلدان «الربيع» فحسب، بل امتدادا إلى دول الخليج. فالدول العربية ومن دون استثناء تقريبا تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وهي مستوردة صافية لنحو 60 - 80 في المئة من حاجاتها الغذائية. وقد عاشت هذه الدول أزمة في عام 2008 نتيجة المضاربات في السوق العالمية للسلع، وبلغت في حينه أسعار المواد الغذائية مستويات قياسية دفعت بمعدلات التضخم إلى حدود قياسية. وفي حينها سعى الكثير من الدول العربية إلى اتباع بعض الإجراءات التي من شأنها الحد من التضخم، لكنها لم ترق إلى مستوى التعامل مع الأزمة الغذائية من منظور استراتيجي يخفف من وطأة الأزمة ولا يضع الدول تحت رحمة السوق العالمية.

وإذا نظرنا إلى بعض البيانات والأرقام، سواء المتعلق منها بالواقع الحالي، أو بالتنبؤات المستقبلية، يتضح مدى عمق الأزمة التي نتحدث عنها، ويقدر أن تبلغ فاتورة المستوردات الغذائية بحلول 2020 ما يعادل 115 مليار دولار، وهي تقديرات تعتمد على معدل نمو سكاني بحدود 3.5 في المئة خلال العقد المقبل. وما يزيد صعوبة التعامل مع هذا الملف هو أن أزمة الغذاء مرشحة فقط للتفانم وليست في طريقها إلى

مكاسب ملحوظة لمؤشر القدس رغم تسجيل أدنى قيمة تداول أسبوعية منذ بداية العام

البورصة في اسبوع

وقام بتفويض رئيس مجلس الادارة بتوقيعها بعد انتهاء التباحث مع سلطة النقد حول حزمة الحوافز التشجيعية. بهذا الاندماج، يرتفع رأس مال بنك الرفاه المكتتب به إلى 50 مليون دولار. فيما سيبلغ رأس المال المدفوع ما مقداره 49.87 مليون دولار بعد أن يتم بيع الأسهم المكتتب بها وغير المغطاة بالكامل في المزاد العلني حسب قرار مجلس الادارة.

تموز الماضي، في حين لم تتخذ أية قرارات جوهرية خلال اجتماعه الأخير بتاريخ 2012/9/17 بعد مناقشته آخر التطورات بهذا الشأن. وفي نفس سياق رفع رأس المال للتوافق مع متطلبات سلطة النقد بشأن الحد الأدنى لرأس مال البنوك، وافق مجلس ادارة بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة AMB على بنود الاتفاق النهائي الخاص بالاندماج مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار،

تغيير. فيما من المقرر أن يعقد مجلس ادارة البنك اجتماعا له اليوم الأحد. في هذا القطاع، حقق سهم البنك الاسلامي الفلسطيني ISBK ارتفاعا ملحوظا بنسبة 4.94%، ليغلق عند المستوى 0,85 دولار بعد تعاملات بقيمة 0,10 مليون دولار. يذكر أن البنك كان أعطى خيار رفع رأس المال عن طريق دخول شريك استراتيجي لغاية 2012/9/30 (اليوم) في اجتماع مجلس ادارته في

تداولات ضعيفة، فيما استقر سهم شركة فلسطين للاستثمار الصناعي PIIC عند المستوى 1.20 دينار دون تغيير. وفي قطاع البنوك والخدمات المالية، لم يختلف أداء سهم أكبر بنك من حيث القيمة السوقية - بنك فلسطين BOP - عن أداء الأسابيع السابقة، حيث حافظ على أدائه المتوازن ذي النطاق الضيق منهيًا تعاملاته التي بلغت 0.19 مليون دولار عند المستوى 2.60 دولار دون

واصل مؤشر القدس مكاسبه الملحوظة للأسبوع الثاني على التوالي ليحقق ارتفاعاً الأسبوع الماضي بنسبة 2,24%، مدعوماً بتغيرات سعرية حادة لأسهم الشركات القيادية ذات الأوزان المؤثرة في المؤشر. جاءت هذه المكاسب رغم ضعف السيولة - محور اهتمام السوق الأساسي - وسط غياب المحفزات وتربقب النتائج المالية للربع الثالث، اللذين ساهما في تثبيط همم المستثمرين وأفقدتهم شهية المضاربة حتى في التحركات السعرية الواسعة التي شهدتها بعض الأسهم الأسبوع الماضي، ليعود مؤشر القدس في نهاية الأسبوع ويتداول حول مستوى اغلاقه الشهري في نهاية آب - بل مرتفعاً عنه بنسبة 1.01% - بعد ما سجله خلال شهر أيلول من أدنى مستوى خلال 52 أسبوعاً. إلا أن قيمة التداول الأسبوعية سجلت أدنى مستوى لها منذ بداية العام الحالي - إذا ما استثنينا أسبوع جلستي التداول بعد عطلة عيد الفطر في شهر آب - حيث وصلت إلى 1.05 مليون دولار، منخفضة أيضاً بشكل ملحوظ عن مثيلاتها في الأسبوع الذي سبقه، وليتراجع معدل قيمة التداول اليومي إلى 0.21 مليون دولار.

وقاد سهم أكبر شركة من حيث القيمة السوقية - شركة الاتصالات الفلسطينية PALTEL - مكاسب مؤشر القدس الأسبوع الماضي رغم شح تعاملاته التي لم تتجاوز قيمتها 0.15 مليون دولار. حيث سجل سهم الشركة ارتفاعاً بواقع 3.91% حين أغلق في نهاية الأسبوع عند المستوى 4.78 دينار، عزز منه توارد أخبار إيجابية. ففي هذا السياق، كان لتصريح الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية عن توجه مجلس ادارة الشركة بشأن المحافظة على الاستثمارية والثبات في توزيعات الأرباح للمساهمين الأثر الأكبر في دعم مكاسب السهم. حيث توقع الرئيس التنفيذي عدم تأثر توزيعات عام 2012 بسبب انخفاض الأرباح التي تأثرت بدورها بتعديل قانون ضريبة الدخل وتأجيل الاستفادة من إعفاءات قانون تشجيع الاستثمار، فيما أوضح أن هذه التوقعات هي توجهات للشركة دون أية قرارات فعلية بعد. على صعيد آخر، صادق مجلس ادارة الشركة في اجتماعه بتاريخ 2012/9/23 على البيانات المالية حتى نهاية شهر آب من العام الحالي.

ورغم تداولاته المحدودة، تصدر سهم أكبر شركة استثمارية من حيث القيمة السوقية - شركة فلسطين للتنمية والاستثمار PADICO - تعاملات البورصة الأسبوعية من حيث قيمة التداولات، حين تم تداول 0.29 مليون سهم بقيمة 0.26 مليون دولار، حقق على إثرها مكاسب وصلت إلى 3.45% منهيًا الأسبوع عند المستوى 0.90 دولار، دعم منها شح العروض البيعية على مدى جلسات الأسبوع. فيما اجتمع مجلس ادارة «باديكو القابضة» في 2012/9/24، حيث بحث خطة عمل الشركة وشركائها التابعة، وفي نفس القطاع وفي سياق الشركات التابعة لباديكو، ارتفع سهم شركة فلسطين للاستثمار العقاري PRICO بنسبة 1.54% مغلقاً عند المستوى 0.66 دينار وسط

مؤشرات البورصة وأكثر الراجلين

رمز الشركة	الإغلاق	الافتتاح	التغيير
LADAEN	0.31	0.28	10.71%
ISBK	0.85	0.81	4.94%
PALTEL	4.78	4.60	3.91%
AIB	0.80	0.77	3.90%
GMC	0.81	0.78	3.85%
VOIC	3.79	3.65	3.84%

المؤشر/ فلسطين	الإغلاق	الافتتاح	التغيير
القدس	436.81	427.22	2.24%
البنوك والخدمات المالية	94.83	94.59	0.25%
الصناعة	54.28	53.75	0.99%
التأمين	44.13	44	0.30%
الاستثمار	18.82	18.39	2.34%
الخدمات	45.82	44.56	2.83%

ملخص أداء الاسبوع

البيان	الأسبوع الحالي	الأسبوع السابق	نسبة التغيير	المعدل اليومي للأسبوع الحالي 2012	المعدل اليومي لسنة 2011	نسبة التغيير
عدد الأسهم	746,028	1,379,155	-45.91%	149,206	744,131	-79.95%
القيمة بالدولار	1,046,430	4,512,031	-76.81%	209,286	1,474,388	-85.81%

الشركات الأكثر نشاطاً خلال الأسبوع

الشركة	عدد الأسهم المتداولة	القيمة بالدولار	سعر الافتتاح	سعر الإغلاق	نسبة التغيير	أسعار 52 أسبوع	
						أعلى سعر	أدنى سعر
PADICO	294,194	260,497	0.87	0.90	3.45%	1.12	0.82
BOP	72,445	187,909	2.60	2.60	0.00%	3.23	2.57
PALTEL	21,996	145,514	4.60	4.78	3.91%	5.58	4.40
VOIC	23,124	120,774	3.65	3.79	3.84%	4.20	3.60
ISBK	128,961	105,013	0.81	0.85	4.94%	0.93	0.75
PRICO	38,376	35,156	0.65	0.66	1.54%	0.79	0.59
PIIC	16,427	27,086	1.20	1.20	0.00%	1.75	1.15
WATANIYA	21,201	23,347	1.10	1.11	0.91%	1.31	1.07
JCC	14,008	19,675	1.04	1.04	0.00%	1.5	0.99
AQARIYA	14,971	15,278	0.75	0.75	0.00%	0.89	0.59

حكم كنفاني.. فلسطيني على قمة شركات الاتصالات التركية



ابنا حكم كنفاني



الماجستير في إدارة الأعمال بامتياز أكمل بعدها تعليمه التنفيذي في كلية هارفارد لإدارة الأعمال.

ويعتبر حكم كنفاني اليوم من ألمع شباب فلسطين محليا وإقليميا وعلى المستوى العالمي وبات بمختلف مقاييس ومعايير النجاح أنموذجا للريادة ومثالا للرواد يحتذى ويتلهف الآخرون لسماع تفاصيل سيرته والنهل من خبراته وتجاربه والوقوف على فلسفته.

لكن كنفاني يبسط الأمر بتواضع لا يخلو من الحكمة فيقول: «في المحصلة هناك توفيق من عند الله فيما بلغته خلال هذه السنوات القليلة زمنيا، انا لم أفكر وربما لم اخطط يوما ولم تشغلني قط مسألة بلوغ هذه المناصب الرفيعة، وأقود شركات بهذا الحجم، وفي الواقع كل ما كنت أفكر به هو كيف أبدأ في عملي ذاته وليس كيف والى أين أصل.. لم احسبها بهذه الطريقة، وكل عمل قمت به حاولت أن أقدم له 100% من طاقتي والتزم بالمبادئ المهنية وفي المحصلة هذا توفيق من الله تعالى والحمد لله على كل فشل وكل نجاح».

ولا يرى كنفاني انه صاحب مدرسة مختلفة ويقول: انا عملت واجتهدت وسهرت ولا أزال.. بذلت كثير جدا من الجهد والوقت، وتعلمت كيفية التعامل مع الفشل وكيف أتقبل النقد.. وتجربتي وسيرتي أقدمها كنصائح متواضعة للشباب وخصوصا الشباب الفلسطيني الذين يملكون كل مقومات النجاح ونصيحتي للشباب يجب ان يتحلوا بالقدرة على النقد الذاتي وتكوين الذات وقدرة على التعامل مع الفشل لأنه لا نجاح دون فشل وحتى يستطيع الإنسان بناء ذاته عليه ان يتعلم كيف يخرج من تجربة فشل صادفته قويا، فهذا هو الطريق الأساسي الذي يوصلنا للنجاح.

ويذكر شخصيات كثيرة حكم الآخرون عليها بالفشل لكنها احزرت نجاحا باهرا وحدث ذلك متى استوفت هذه الشخصيات شروط النجاح التي يمكن استخلاصها من تحويل أسباب الفشل إلى دوافع للنجاح الذي يتحتم بلوغه ان تفوقت رغبة الفرد في النجاح على خوفه من الإخفاق.. فالفشل ليس نهاية المطاف، بل هو بالنسبة لكنفاني مجموعة تجارب تسبق النجاح وأما العثرات التي تعج بها الحياة فينبغي على الشباب ان اعترضتهم أن يتبنوا منها سلما للنجاح.

ويقول كنفاني: انا شاب أصنف نفسي عصاميا، ومنذ البداية أديت في كل عمل قمت به التزاما حديديا بالمبادئ المهنية وأيقنت ان هذا الالتزام سيقود حتما لفرص نجاح اكبر وأمنت ان الله الموفق.

واذكر ان أول عمل بأجر التحقت به كان وانا طالب على مقاعد الدراسة في جامعة ميريلاند حيث كنت أوصل البيتا للزبائن بناء على طلباتهم، عملت بمعدل بين 20 و25 ساعة أسبوعيا وكنت احصل في المقابل على اجر هو في الغالب ليس مبلغا كبيرا ان لم يكن زهيدا.

وعملت أيضا في مطبخ الجامعة وكنت خلاله

لا تكاد كلمة «فشل» تفارق شفتي الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الاتصالات التركية حكم كنفاني، وهو يتربع على قمة النجاح.. فالفشل بنظره مقوم رئيسي للنجاح.

لم يسلك حكم كنفاني في مسيرة الصعود إلى النجاح طريقا سهلة مفروشة بالورود، فوالده القيادي والنائب والإعلامي المعروف مروان كنفاني، ووالد زوجته هو السفير احمد شفيق الذي توفاه الله مؤخرا، اختار نحت طريق النجاح بيديه عبر التفاني في العمل بعصامية لافتة.

ويفخر كنفاني بكده وكفاحه ضمن مسيرة عبت بالعرق عمل خلالها وهو على مقاعد الدراسة موزعا للبيتزا، ومساعد لغاسل الأطباق في مطبخ جامعة ميريلاند، فحجز مكانا متقدما ضمن قائمة أهم 100 مسؤول تنفيذي لشركات الاتصالات في العالم.

يعترف حكم كنفاني وهو في ذروة المجد انه لم يخطط قط لبلوغ هذه المناصب الإدارية الرفيعة خصوصا في شركات اتصالات عملاقة، ويقول: أنا اخلص لعملي والريادة وأتقبل النقد البناء كسبيل إجباري للإبداع، وما بلغته هو توفيق من الله تعالى وبفضله.

ولا يمكن اعتبار كنفاني صديقا حميما للصحفيين بالمقاييس المتداولة ولا نجما إعلاميا فهو مقل في حديثه وإطلاقاته القليلة يذكر فيها دائما بفضل وجهود زملائه ويرد النجاح إلى روح فريق العمل وتعاون ومثابرة أسرة مؤسسته حتى يكاد يغيب نفسه عن المشهد بتواضع الواثق.

وكنفاني عضو مؤسس للقيادات العالمية الشابة التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، وكان انضم بعد إنهاؤه الدراسات العليا إلى فريق تكنولوجيا المعلومات بوكالة «ناسا».

وبعد عودته إلى المنطقة، تولى كنفاني منصب مدير تطوير الأعمال في شركة «MM Sons» وهي أقدم شركة قابضة في مصر حيث قاد المجموعة بنجاح، وعمل على تأسيس مجموعة من شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر حققت نجاحا ونموا سريعا.

وفي بلده فلسطين شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة «جوال» الشبكة الأولى للاتصالات الخلوية في فلسطين حينها، فرئيس العمليات في مجموعة الاتصالات الفلسطينية.

ويشغل كنفاني حاليا منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الاتصالات التركية، وعضوا في اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة المجموعة. ويحظى كنفاني بعضوية مجلس إدارة وحدة الاتصال الخلوية (AVEA) التابعة لمجموعة الاتصالات التركية، ويتراسس مجلس إدارة مجموعة شركات الاتصالات التركية.

ونال كنفاني خلال مسيرته الأكاديمية والمهنية عدداً من الشهادات الأكاديمية العالية ودرجات الشرف، ويحمل درجات «بيتا جاما سيجما»، وهو عضو مجلس أمناء جامعة ميريلاند الأميركية حيث حصل منها على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة نُظُم المعلومات، وأحرز درجة

الموجز

أكثر من أربعة ملايين عاطل عن العمل في روسيا

قالت نائبة وزير العمل في روسيا تاتيانا بليونوفا ان عدد العاطلين عن العمل في بلادها يفوق أربعة ملايين شخص، في رقم وصفته بأنه «مستقر»، كما نقلت وكالة انترفاكس للانباء. وقال المكتب الاعلامي لوزارة العمل ان «الوضع في روسيا حاليا مستقر جدا فيما يتعلق بالبطالة» التي تطال «4,1 ملايين شخص». مكررا بذلك ما قالته نائبة الوزير، من دون توضيح عدد العاملين. وازافت نائبة الوزير ان أكثر من مليون شخص بقليل فقط مسجلون في وكالات البحث عن عمل. وحسب تقديرات الوكالة الفدرالية للإحصاءات «روستات»، فان عدد اليد العاملة الفعلية في روسيا بلغ في تموز 76,4 مليون شخص، أي قرابة 54 بالمئة من اجمالي عدد السكان (قرابة 143 مليون نسمة). ووفق الوثيرة السنوية، تتوقع الحكومة زيادة اجمالي الناتج الداخلي حوالي 3,4 بالمئة بعد 4,3 بالمئة في 2011.

قطر تحتل مركزا متقدما في قائمة

الاقتصادات الأكثر تنافسية

قال المنتدى الاقتصادي العالمي في مسحه السنوي إن قطر تقدمت إلى المركز الحادي عشر في قائمة الاقتصادات الأكثر تنافسية في العالم التي تصدرتها سويسرا للعام الرابع على التوالي. ويصنف مسح المنتدى الاقتصادي العالمي - الذي يشتهر بتنظيم مؤتمر سنوي لقيادة الأعمال في العالم في منتجع دافوس- 144 دولة من خلال دراسة 113 مؤشرا مستمدا من مصادر البيانات الرسمية واستطلاع آراء 15 ألف مسؤول تنفيذي في البلاد التي يعملون فيها. وقال التقرير إن قطر تقدمت ثلاث مراتب لتصل إلى المرتبة الحادية عشرة لكن ينبغي عليها أن تحد من تأثيرها بتقلبات أسعار السلع الأولية إذا أرادت الوصول إلى المراتب العشر الأولى التي تهيمن عليها دول شمال أوروبا.

وتغلبت سويسرا على سنغافورة لتحتل المرتبة الأولى بفضل نتائجها القوية في مجالات مثل الابتكار وكفاءة سوق العمل وفاعلية المؤسسات العامة. وواصلت الولايات المتحدة تراجعها المستمر منذ أربعة أعوام. فقد ذكرت الدراسة انها نزلت من المرتبة الخامسة إلى السابعة بسبب مشكلات سياسية واقتصادية انتقصت من وضعها كقوة عالمية في مجال الابتكار.

تباطؤ النمو في اليابان

اعلنت الحكومة اليابانية في معطيات محدثة ان النمو في اليابان سجل تباطؤا واضحا وبلغ 0,2 بالمئة بين نيسان وحزيران بوتيرة فصلية، خصوصا بسبب ركود الاستهلاك وتباطؤ الاقتصاد العالمي. وخفضت الحكومة بذلك بشكل طفيف تقديرات اولى نشرت مطلع آب وتحدثت عن نسبة نمو تبلغ 0,3 بالمئة، بسبب اعادة تقييم لاسهم الشركات ونفقات عمل الدولة والمجالس المحلية. لكن هذه الأرقام التي طرأ عليها تعديل طفيف اكدت التباطؤ الكبير في نمو اجمالي الناتج الداخلي لثالث قوة اقتصادية في العالم. وبقيت الاستثمارات العامة والخاصة ثابتة لكن استهلاك العائلات شهد ركودا اذ ان الدعم الحكومي لاعادة الاعمار بعد زلزال 11 آذار 2011 لم يؤثر كثيرا. اما التجارة الخارجية التي تشكل دعما تقليديا للنمو الياباني، فقد عرقلت النشاط الاقتصادي.

نمو أرباح البنوك التركية

اظهرت بيانات من هيئة الرقابة المصرفية في تركيا ارتفاع صافي ربح قطاع البنوك في الأشهر السبعة الأولى من 2012 بنسبة 12.1 بالمئة على أساس سنوي إلى 13.402 مليار ليرة (7.46 مليار دولار). وحسب الأرقام زادت قروض القطاع المصرفي 8.8 بالمئة إلى 742.8 مليار ليرة في نهاية الفترة من كانون الثاني إلى تموز.

تباطؤ التضخم في جنوب السودان

اظهرت بيانات رسمية تباطؤ معدل التضخم السنوي في جنوب السودان إلى 43.3 بالمئة في آب من 60.9 بالمئة في تموز مع انخفاض أسعار الغذاء قليلا. ويرتفع التضخم منذ أن أوقفت دولة جنوب السودان الحبيسة انتاجها النفطي في كانون الثاني بعد أن صادر السودان كميات من نفطها الذي يمر في أراضيها. وبشكل النفط 98 بالمئة من الإيرادات العامة في أحد أقل البلدان تطورا في العالم. وقال مكتب الإحصاء الوطني في تقريره الشهري إن التضخم استقر دون تغير يذكر في آب على أساس شهري.



حكم كنفاني في المطبخ

تقوم الشركة بتسويق هذه البرامج في الولايات المتحدة ضمن مهمة صعبة للغاية لنجاح القدرة على المنافسة والاستمرار بين شركات عملاقة.

والشركة تطورت وحصدت ثلاث اكبر جوائز للتعليم الالكتروني في أميركا ومصدر سعادة وفخر كنفاني يكمن في النجاح والتفوق رغم «انك هنا كمن يبيع الماء في حارة السقاينين، ورغم ذلك تنجح في مهمتك فأنت تفخر لا سيما وانك تعمل وتنافس في موطن البرمجيات وتبيع لهم برمجيات وتحصد مراكز متقدمة وجوائز بهذا المستوى من الأهمية».

وفي حياة كنفاني لحظات الم وحزن كثيرة لكن أبرزها على الصعيد الشخصي وأصعبها وأشدها وقعا على نفسه وقعت قبل نحو 12 عاما عندما توفيت جدته بين يديه وبقيت حادثة وذكرى مؤلمة وحزينة.

وعلى صعيد العمل كانت أثناء تولي كنفاني منصب الرئيس التنفيذي لشركة «جوال»، وعنهما يقول: وأنا على رأس شركة الاتصالات الخلية الفلسطينية (جوال) أخفقنا في إرسال رسائل قصيرة على الكود 970 الخاص بفلسطين من جوال، وأنا سعيد اليوم بان جوال نجحت في هذا الأمر وهي اليوم ترسل رسائل قصيرة على الكود الفلسطيني بعد ان عرفت كيف تحل هذه المشكلة الفنية.

ويبدي كنفاني سعادة وراحة في تركيا التي لا يشكو فيها من أعراض وتداعيات الاختلاف الثقافي، ويقول: الأتراك شعب راق ودؤوب يقدر العمل، ولديه قدرة كبيرة على الإبداع واهم مبادئ في المهنية التركية هما العدل بين الناس والاحترام وهي أيضا مبادئ فلسطينية.. في المجلل لا توجد فوارق جوهرية بين الثقافتين الفلسطينية والتركية ما يساعد على التأقلم السريع.. وأنا اشكر جدا تركيا ومجموعة الاتصالات التركية التي تكرمت علي وشرعت لي أبوابها وتعاملت والمزلاء معي كأخ وصديق، والمجموعة المالكة هي مجموعة عربية بالأساس ويرأس مجلس إدارتها السيد محمد حريري «او جي تلووم» والآن هناك مشاريع كبيرة جدا بين الشركات التركية والشركات العربية.

ورغم ما يعرف عن حكم كنفاني من تعلقه بالعائلة إلا أن عائلته بعيدة عنه، ويقول: للأسف أسرتي تقيم في القاهرة بسبب وفاة والد زوجتي سعادة السفير المرحوم احمد شفيق.. وكلما وجدت وقتا اقتنصه مع العائلة وأولادي الذين لا أراهم كثيرا للأسف.

وحكم هو ابن النائب السابق والكاتب مروان كنفاني، وهو متزوج من السيدة فاتن كريمة السفير احمد شفيق، ولدى حكم وفاتن ثلاثة أبناء (ولدان وبنت) هم مروان «9 سنوات» وهو على اسم جده لأبيه، واحمد «8 سنوات» على اسم جده لأمه، وجنين «4 سنوات» وهي تحمل اسم أجمل مدينة فلسطينية.

ويعشق كنفاني كرة القدم وهو من أنصار ومشجعي النادي الأهلي المصري، ويرى في نفسه «أهلاوي كبير وخطير ومشجع دقيق ومتحمس»، من هواياته المطالعة، وقراءة الشعر والأدب العربي والانجليزي، ويعتبر نفسه قارئاً شغوفاً بنجيب محفوظ وطه حسين ونزار قباني و«جفري ارشل».

المساعد الأول لغاسل الأطباق، بمعنى أنني لم أحرز حتى لقب ودرجة غاسل أطباق لكن على أية حال بلغت درجة المساعد الأول له متقدما على مساعدين آخرين، والمبلغ الذي كنت احصل عليه كأجر كان له مذاق خاص إضافة الى تجربة ودروس استفدتها من هذا العمل.

ولا يشغل كنفاني نفسه بمحاولة قراءة المستقبل من زاوية التنجيم والتبصير، لكنه يجتهد في تحليل ومحاولة استشرافه علميا في مجال عمله ويقول: انا لا أؤمن ان بوسع الإنسان معرفة المستقبل لكن بوسعه معرفة نتائج التكنولوجيا اليوم.. نستطيع ان نتواصل ونرتبط، ونرسل الى بعضنا رسائل وصورا وأفلاما بسهولة على سبيل المثال ونحن نستطيع ان نقدر ما ينطوي على هذا من نتائج وهذا ليس المهم، المهم ما سيتغير وهذه حقبة تنطوي على تغيير لناحية التفاعل مع الحدث والفكر والعلم والتفكير، والحجة هي التي تسود في هذه الحقبة اكثر من سواها ولذلك علينا ان نتجه لتفعيل قدراتنا على النقاش والاطلاع والمفاوضة على بناء حجة قوية لأرائنا وحقوقنا، هذا هو أثر التكنولوجيا.

وقدر كنفاني ان تؤثر ثورة التغيير التي أحدثها التطور الهائل في تقنيات الاتصال في البيئة المجتمعية، حيث سنتنشئ ثقافات وأنماطا جديدة للاستهلاك، وستسهم هذه الثورة في النجاح أو الفشل مستقبلا، لكن من الجيد أن يكون التطور التكنولوجي ركنا أساسيا من أركان النجاح.

ولا يعزو كنفاني لنفسه شيئا من الجهود التي قادت الى توقيع الاتفاقية التاريخية غير المسبوقة بين شركة الاتصالات الفلسطينية التي سبق وتولى منصبها رفيعا على رأسها ومجموعة الاتصالات التركية شركته التي يشغل منصب مديرها التنفيذي، ويقول: الاتفاقية محط فخر واعتزاز.. هذه الاتفاقية انجاز.. الفضل فيها يعود الى فريق العمل الفلسطيني والتركي هم الذين أنجزوا العمل برمته وأنا فخور بالعمل الذي أداه فريق الشؤون القانونية للشؤون الفنية والتسويق والمالية.. روح الفريق سيطرت على أجواء الحوار وبلورت الاتفاق.

اسعد لحظات حياته

ويستذكر كنفاني في معمعان العمل وغمرة النجاح أجمل محطات حياته ويعد اسعد لحظاتها وبرغم ما حققه من شهرة داخل أسرته، ويقول: عشية عيد زواجه العاشر الذي يصادف 31 تشرين الأول أقول ان اسعد ثلاثة أيام في حياتي هي أيام ولادة أولادي، عندما رأيت مروان واحمد وجنين.

اما اسعد اللحظات على صعيد العمل فهي حصول إحدى شركات مجموعة الاتصالات التركية على ارفع الجوائز في مجال التعليم الالكتروني في عقر دار هذه الصناعة، وهي شركة «سيبت» التي يرأس كنفاني مجلس إدارتها، وتعمل «سيبت» في الولايات المتحدة الأميركية وتتخصص في مجال التعليم عبر الانترنت، وشباب أتراك هم من يضعون ويكتبون البرامج في تركيا ومن ثم



بشاشة تعمل باللمس وقدرات تخزين كبيرة أجهزة متميزة بخصائص «الكل في واحد» من «إتش بي»

اشتركا مجاناً لمدة سنتين، مع شركة «نورتون إنترنت سيكيورتي» للأمن، مع خدمة «إتش بي سمارت فريند» لمدة 90 يوماً. وستستفيد الكومبيوترات الجديدة من نظام تشغيل «ويندوز 8» من «مايكروسوفت»، الذي هو منتج صديق للشاشات العاملة باللمس. وستكون هذه الكومبيوترات مزودة بشريط واحد يبرز من ظهرها، مما يعني التخلص من التصميم المتشابكة التي كانت تتصف بها الكومبيوترات المكتبية القديمة.

طرازات أخرى

كلا طرازي «إتش بي»: «إنفي 23» HP Envy 23 و«إنفي 20» HP Envy 20 الكل في واحد، يمكنهما تحري حركة 10 أصابع في وقت واحد. والطراز الأخير مزود بشاشة عالية الوضوح قياس 20 بوصة، بينما زود الطراز «إنفي 23» بشاشة قياس 23 بوصة، وكلاهما يأتيان مزودين بأخر معالجات «إنتل»، و«إكسبريس كاش»، وأقراص بالحالة الصلبة، بغية العمل والجاهزية بسرعة. ويمكن للأقراص الصلبة تخزين حتى 3 تيرابايت من البيانات والمعلومات، وكلاهما يقدمان نظام «بيتس» الصوتي. وسيباع طراز «إنفي 20» بمبلغ 799 دولاراً، و«إنفي 23» بسعر 999 دولاراً. وزود الطراز الأول بأداة موصولة به للتحكم به من بعيد، مما يتيح التحكم به من بعيد، عن طريق هاتف ذكي، أو جهاز لوحي. وحالما يجري تشغيل التطبيق، يمكن التحكم بالموسيقى، والأفلام السينمائية، والصور الفوتوغرافية لا سلكياً.

عن «واشنطن بوست»

الأقدم والمدير العام لوحدة النشاطات العالمية للكومبيوترات «إتش بي» الشخصية، الذي أضاف أن «تصميم الجهاز الجديد هو فن بحد ذاته، إضافة إلى كونه محطة قوية للتسلية والترفيه.. فنحن عبر أجهزة (الكل في واحد) الغنية، نستمر في تصدير القيم والتميز الذي حقق لنا مبيعات بلغت أكثر من خمسة ملايين جهاز من نوع (الكل في واحد)».

خصائص متميزة

وزود جهاز «إتش بي سبيكتر وان» بأحدث معالج «إنتل»، وهو «بطاقة نيفيديا 1 غيغابايت للرسوم البيانية (غرافيكس)» مع خيار «إكسبريس كاش»، وتخزين على قرص بالحالة الصلبة. وإحدى المميزات الجذابة للجهاز قدرته على التعرف على التقنيات اللاسلكية للاتصالات الميدانية القريبة NFC. ففي عرض قام به ممثلو شركة «إتش بي» أظهروا كيف أن بإمكانهم التسجيل والدخول إلى الكومبيوتر ببساطة عن طريق وضع بطاقة «NFC» في أعلى قارئة لهذا الغرض، وهي موجودة على الجهاز، حيث تتعرف على بيانات الاعتماد والتوثيق الخاصة بالمستخدم لتسجله وتدخله إلى الجهاز، مع كل تفصيلاته الخاصة.

وتسمي «إتش بي» ذلك بتقنية «توش زون NFC» التي تعمل أيضاً مع الهواتف الذكية المزودة بـ«NFC»، وبذلك يمكن مزامنة الكومبيوتر فوراً، مع محتويات الهاتف الذكي، عن طريق نقر الأخير فقط على قارئة الأول.

وللجهاز فتحتا «يو إس بي 2.0» شاملتان، وفتحتا «يو إس بي 3.0»، وفتحة «HDMA»، وسماعة رأس من نوع «بيتس»، كما أنه يضم

كشفت شركة «هيوليت - باكرد» (إتش بي) عن نماذج جديدة من الأجهزة المكتبية ذات الشاشات العاملة باللمس من نوع «الكل في واحد». وسيشغل هذه الآلات الاستهلاكية الشائعة الاستخدام نظام «مايكروسوفت ويندوز 8» لدى طرحه في الأسواق في أواخر تشرين الأول المقبل. وتصميم الآلات الجديدة للقيام بعمليات الكل في واحد، بغية استخدامها في المطابخ، أو الغرف العائلية، حيث المساحات محدودة وضيقة، يستهدف تحويلها إلى سلع جذابة تلبى جميع الرغبات، وخصوصاً أن أجهزة الكومبيوتر هذه منحنية ونحيفة، وتحمل أسماء تستقطب المستهلكين.

كومبيوترات متطورة

الجهاز «إتش بي سبيكتر وان» HP SpectreONE هو من النوع العالي الصنف، ويبدأ سعره بـ1299 دولاراً، واسمه الذي يدل على صنفه هو جزء مما تسميه «إتش بي» الصنف الأول، أو الممتاز. ويبقى أن يقول المستهلكون رأيهم في الجهاز، وما إذا كان جذاباً، وهو وصف كان حصرياً بالنسبة إلى منتجات «أبل».

الجهاز هذا مزود بشاشة عالية الوضوح قياس 23.6 بوصة، بزجاج يمتد إلى حافظتها، كما أن سماكته تبلغ 11.5 ملمتر، مما يجعله الأكثر نحافة بين أجهزة «إتش بي» الرقيقة «الكل في واحد»، وهو مزود بلوحة تتبع (تراكباد) لا سلكية، لكن من دون شاشة لمس، لكونها تتيح لمستخدميها الحصول على تجربة تماثل تجربة اللمس.

إن «الشكل النظيف لجهاز (بي سي) الكل في واحد، وسهولة تركيب السلك الواحد، هما من الأسباب الرئيسية التي تجعل المستهلكين يميلون إلى جهاز (بي سي)».. كما يقول جيمس موتون نائب الرئيس

تحدث

5 شهور مجانية مع خدمة
BlackBerry
لقطاع الأعمال والشركات

جوال... لا للمستحيل.

www.jawal.ps 1122